الغرب في قراءة معدّلة

- فهرس الأفكار :

مقدمة 3
قراءة النموذج الغربي 4
تكوّن الغرب الفكري والسياسي 14
لائحة المزايا من خلال قراءة جديدة ...27
الخليج إبان الحدث الاستعماري 39

1 – مقدمة

لا بد للباحث لدى معالجته تأثير نموذج حضاري على بيئة معينة ، أن يقوم بدراسة مكونات النموذج المؤثر والبيئة المتأثرة وذلك من خلال استعراضٍ تاريخيٍ تحليليّ لكلا الجانبين ، وهو مدخل طبيعي لازم في أي بحث جاد وموضوعي .

ولعل الجديد في بحثنا هذا هو أننا نصبو إلى تبيان خطأ في التصور الثقافي الإسلامي المعاصر في تناوله للنموذج الحضاري الغربي ، وذلك من خلال مناقشة المنطق الذي قسّم هذا النموذج[1] إلى طيب يصلح أن يكون نموذجاً يحتذى به لشعوب المنطقة ، كنظم الإقتواع والعدالة في التوزيع الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي ، وظلم قبيح يجب التصدي له ومكافحته بكل الوسائل ، سواءً تجلى ذلك الظلم بأدوات الحديد والنار أو اتخذ شكل الحملة المقنعة الهادفة إلى المحو والهدم والإلغاء.

لقد أضحى هذا التقسيم ثابتاً في التصور الذي ين زع إلى الاستقلال ويريد أن يقف بصدقٍ وبوعي أمام تيارات النموذج الغربي الذي برزت تحدياته في عقر الدار ، في الصميم ، والعمق ، ومسّت الواقع وصارت عنصراً يريد أن يشارك (يستأثر) بصياغة مستقبل الواقع ، ليكون في النهاية سلعة مرقمة جاهزة لأن تأخذ موقعها في مدخراته وعنوانها في سجل إحصائه .

إن ما يهمنا هنا هو ليس محاكمة هذا التصور ، فليست هذه الأوراق قراراً اتهامياً أو صك غفرانٍ لهذا المنطق أو ذاك ، إنها تريد أن نعيد النظر في كل ما تم ذكره في قائمة إيجابيات الحضارة الغربية ، والتي تدفع إلى الاعتقاد أن التفرّس في أسا رير هذا الوجه الحضاري يقودنا إلى تبين ثنايا إنسانية ليس لها علاقة بلغة التراب ولغة الحساب . مع الإشارة المثبتة إلى أن ذلك لا يلزم بحسب المنطق أن نضع أنفسنا في موضع الندِّ الواهم أو الغُرور الأبله ، فيتحول إطلاقنا في تعميم السلبية إلى تطرفٍ عمليٍّ غير واعٍ يعبر عن نفسه بضجيج صاخب وحركة دوران متخبطة لا يُتوقع منها خطوةً واحدةً إلى الأمام .

هكذا سيستأثر ما سلف ذكره على معظم بحثنا ثم نخصص في إشارة منه نبذةً نحاول من خلالها دراسة وتحليل البيئة التي تحيط بالخليج الفارسي ، وذلك أولاً من خلال عرضٍ موجزٍ لتاريخ زح ف النموذج الغربي إلى هذه المنطقة بالذات ، العوامل الدافعة "سياسياً واقتصادياً " ، العوامل المساعدة ، الموانع . إن اللافت في هذا المجال أن ضفتي الخليج بقيتبشكل أساسي منذ مطالع القرن السادس عشر تابعتين لسلطتين متحاربتين هما السلطة الصفوية والسلطة العثمانية ، ومن الجدير ذكره أن أكثر الكر والفر بين الجانبين كان يتم في مدينتي بغداد والموصل اللتين كانتا تقعا على طرق التجارة والتبادل الرئيسية بين هاتين الدولتين والغرب كما يرى بعض

[1] أنظر رشيد رضا ،المنار مج10 جزء 4، مقالة بعنوان منافع الأوروبيين ومضارهم ، حزيران 1907 ص 283 -284 .

المؤرخين[1] . وإذا صح ما قيل أن كلا الدولتين أرادتا أن تستعين لصالحها بالنفوذ الغربي المتصاعد ضد الدولة الأخرى فإن الضحية الأبرز كانت الهوية الإسلامية في هذه المنطقة لصالح النفوذ الأوروبي الذي انتقل بعد ذلك بالوراثة إلى النفوذ الأمريكي ، ولذلك فإن الفهم الدقيق لانفعالات هذه المنطقة بالذات في جميع اتجاهاتها مع النموذج الحضاري الأمريكي يتوقف على هذه المطالعة التاريخية ذات الأبعاد السياسية والاقتصادية .

إذاً ، ستكون خلاصة هذا البحث هي : إننا لا يمكن أن نتبنى في رؤية النموذج الغربي ورقة ذات قائمتين متجاورتين، واحدة تعدد إيجابيات بالمعنى الحضاري ينبغي الاحتذاء بها، وأخرى تعدد السلبيات التي يجب التصدي لها ، والبديل لن يكون ورقة سوداء ذات لون عدائي متهورٍ أحمق، بل ورقة تحليلية تميل إلى إطلاقٍ لا تطرف فيه، وتوازنٍ لا توسط فيه ، ووعي لا لبس فيه .
هذا من جهة ، أما من الجهة الأخرى فإننا نريد أن نشير بشكل موجز إلى ما يمثله الخليج من سجل مضغوط ومكثف للأ دوار السياسية الغربية المتناقضة , وهي منطقة ذات انفعالات وحساسيات خاصة لم يسلط الضوء عليها كثيراً[2].

2 - قراءة النموذج الغربي :

لقد انتهى البحث والتأمل في فوضى المواقف المتعارضة والمتفاوتة من الغرب إلى تقسيم هذه الرؤى جميعها إلى ثلاثة أقسام[3] :
القسم الأول هو الرفض البات القاطع لكل ما هو غربي بدءاً من المشابهة وانتهاءً طبعاً بكل أشكال الاحتذاء . أما القسم الثاني فهو النقيض للأول وهو القسم الذي حصر التقدم والترقي في محض الاقتداء بالغرب والتشبه به في كل نواحي الحياة التقنية والإدارية والسياسية والحضارية . القسم الثالث هو القسم الذي لم يرَ في أصالته الدينية مانعاً من اقتباس المزايا وتصيّد المنجزات الإيجابية حيثما وُجدت على امتداد رقعة العمل البشري ، بل جعل من هذه الأصالة معياراً يميز من خلاله الصحيح من الفاسد فيتمكن بذلك من اقتباس الحسن بعد تخليصه من كل شائبة .
نحن هنا لا نريد أن نضيف إلى هذه الخطوط ، خطاً رابعاً ، لأننا لا نقترح مقاربة هذا الموضوع من خلال ثلاثة خطوطٍ متباعدةٍ متنافرةٍ غير متقاطعة تتنافس في ما بينها لحيازة الحق برُمته دون أي شراكة ، هكذا تكون مهمة الباحث مقتصرة في النهاية على إعلان الانتماء الكامل لأحد هذه الخطوط .

---

[1]- لعل أهم الأعمال التاريخية حول هذا الجانب هو ما قام به فرنان بروديل في دراسته لتاريخ الاقتصاد لحوض المتوسط في القرن السادس عشر.
[2] - قارن بذلك وجيه كوثراني ، الفقيه والسلطان, ص 55 وما بعدها.
[3] - انظر محمد خاتمي ، يم موج ،ط1 ، دار الجديد ، ص86

إننا نريد في هذه الفقرة من دراستنا أن نستبدل هذا المشهد ذا الخطوط الثلاثة المتباعدة بجملة خطوطٍ تقوم بعضٌ إلى جانب بعض نتبين من خلالها جميع ما طرأ على ذهنيتنا من رؤى وأفكار ما بين موقف المفارقة التامة والتماثل والاقتداء التامين .

إن هذا الطواف على تلك الخطوط المتقاربة سيمكننا من الحصول على تصور دقيق متكامل لكيفية قراءة النموذج الغربي وهذا ما سيوفر لنا الأرضية الصالحة لما سوف نعالجه في فقرةٍ لاحقة من هذه الدراسة .

إن المستحدث كان دائماً يُرى بريبة أو في حذر في أحسن الأحوال من قِبل الفكر الديني الذي كان سائداً في مختلف أقطار العالم الإسلامي في القرن الثامن عشر ، والذي زاد من صعوبة هذا الأمر أن المستحدث في تلك الآونة سوف لن يكون محلياً ، إنه شيء غريب مستورد من الأقطار البعيدة الكافرة وغير المقبولة بتاتاً في الوعي الديني .

وإذا كان أهل الحكم والسياسة في أقطار العالم الإسلامي يستندون في أعمالهم وعلاقاتهم إلى نظام حسابي مصلحي ، لا يحفل في غالب الأحيان بالدين بوصفه المبدأ الذي يجب اعتماده بل بوصفه جزءاً من مكونات معادلته الحسابية لما لهذا الدين من قوة تحريك وتوجيه على الساحة ، فإن من الطبيعي أن يكون التفاوت الهائل بين العالم الإسلامي والعالم الغربي كافياً لإقناع هؤلاء الحكام في الشروع بفتح أبواب الدار أمام هذا الوافد الذي يطرق على الباب بيده الحديدية التي تحفل من جهةٍ أخرى بالكثير من الحلي المزينة ذات البريق الأخّاذ . ولربما كان ضعف هؤلاء الحكام أصلاً ذريعة كافية للفعل الغربي القوي أن يقتحم عالمنا في معقله ، حاملاً معه كل بهارجه ليطرحها دفعة واحدة أمام تلك العيون التي لا تألفها ولا تستسيغها .

إذاً ، حسابات السياسة ومصالحها من جهة وضعف الحكم الإسلامي أمام قوة الغرب من جهة أخرى ، وضعا الفكر المحلي الحذر بطبعه من كل مستحدثٍ أمام تحدٍ لا مفر منه ومعركة من نوعٍ جديد ذات بعدٍ ثقافي وحضاري لم تكن قط من تداعيات ما تعود عليه تاريخه النضالي الطويل السابق .

لقد شهد القرن الثامن عشر إعادة إحياء للخط السلفي على يد " محمد بن عبد الوهاب " (1703-1791 م) في قلب الجزيرة العربية . وإذا كانت هذه الحركة قد راحت تعبر عن جملةٍ من الأمور ، فإنها وبلا شك جاءت لتعبر تعبيراً دقيقاً عن الهاجس العميق والقلق المضطرب مما هو مستحدث الذي يحمل تهمة البدعة

المذمومة ، فكانت هذه الحركة بمثابة استحضار قوي لأفكار إبن ت يمية وانتقاداته المعارضة للبدع المستحدثة في الحياة الدينية والاجتماعية اليومية[1] .

إن الاعتصام بالسلف وجعلهم القناة الحصرية للمشروع ، يُعتبر لازمة من لوازم الشعور بالضعف والتقهقر أمام تحديات وتهديدات الحياة المعاصرة ، كما يُعبر هذا الاعتصام عن انفعال نفسي ثابت لدى كل حضارة تعاني من التصدع والخوار ولا تجد لديها العزم والقوة الكافيين لحماية نفسها من تهديد جديد وجدي . إنه الفرار من الجديد الذي يريد أن يبطش بلا هوادة إلى القديم المليء بصور الأمجاد والبطولات. ومهما كان من أمر هذه الحركة بالذات ، فإننا نريد أن نتمثل من خلالها ذلك الهاجس الذي كان يسود جميع أقطار العالم الإسلامي ، وإن بدرجاتٍ متفاوتة ، وكان هذا الهاجس شديداً في ممارسة الإحجام وإدارة الظهر لكل ما هو غربي أو قل غير محلي ، وقد وصل في هذا الاتجاه إلى نتائج مؤذية من قبيل رفض الكثير من الحقائق العلمية التي باتت مسلّمة ككروية الأرض وغيرها[2] .

لقد بقي هذا النفوذ قوياً بل حاكماً فترة من الزمن يخشى من مواجهته كبار رجال الإصلاح الديني ، ولعل في المحاورة التالية بين "محمد رشيد رضا" وأستاذه الشيخ حسين الجسر (في المدرسة الوطنية بطرابلس) والذي حدث بعد أن أهدى إليه "الشيخ الجسر" مؤلفه "الرسالة الحميدية" ، وطلب منه رأيه حولها : "قلت (رشيد رضا) : إن الحاجة إليها شديدة ، ولم يسبق مولانا أحدٌ إلى مثلها في الدفاع عن الإسلام ، ولكن لي عليها أنكم توردون المسألة القطعية في العلم ، ككروية الأرض بعبارةٍ فرضيةٍ تدل علك شككم فيها ؟ " قال (الشيخ الجسر) : أنت تعلم تعصب الجاهلين بهذه العلوم في بلادنا ، فلا نترك لهم مجالاً للقيل والقال . قلت : إذا كان مثلكم في ثقة الأمة بدينة وعلمه لا يجرؤ على التصريح بالحقائق فممن نرجو ذلك [3] ؟ .

إذاً من الواضح أن هذا الهاجس كان ماثلاً بقوة في وع ي المسلمين حين بدأ المدّ الغربي يرمي بثقله على الواقع من خلال عدة أشكال كان أبرزها الحملة التي قادها نبوليون على مصر والتي يمكن اعتبارها ، قبل أي شيء ، استعراضاً للمعطيات الحضارية التي أنتجت هذه القوة الوافدة ، فبينما كان "كليبر " يستعرض أمام المقاومة شبة العزلاء نظام جنوده المتراص المدجج بأنواع المدافع الحديثة والأسلحة المتقدمة ، كان الدستور والقانون وفلسفة الحكم والسياسة ومناهج العلم التقني والبحثي في مختلف صنوف المعرفة تحدث أثراً أعمق وأكثر ترويعاً وهي تستعرض نفسها أمام علماء ومفكري هذه الأقطار الإسلامية .

---

[1] - انظر "جولد تسيهر" ، العقيدة والشريعة في الإسلام ، دار الكتاب المصري ، ص238 (عن فهمي جدعان – أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث) .

[2] - ولا يزال هذا الرفض سارياً إلى يومنا هذا عند بعض الحركات الإسلامية هنا وهناك .

[3] - شكيب إرسلان ، السيد رشيد رضا وإيخاء أربعين سنة ، ط1 ،منطبعة ابن زيدون ، ص363 (جدعان مصدر سابق)

لم يكن بطش الجنود الفرنسيين ودق الثائرين على الأعواد أكثر فتكاً من الرسالة الضمنية التي ستحملها مثل هذه الحملة بطبيعتها ، من دعوة هذا المجتمع المتداعي إلى محاكاة وتقليد هذه الحضارة القوية الوافدة من خلال الأخذ بأسباب تمدنها ، وهو ما سيعني بالضرورة ، قبول نوعٍ من الوصاية التعليمية والتدريبية ، يكون ثمنها ثروة هذه الأمة وخيراتها .

مهما يكن من أمر ، لقد أثارت هذه الحملة – وهو الأمر الطبيعي – رجالاً كالشيخ "حسن العطار " (1766-1835م) وهو ممن قُدر لهم أن يتصلوا بعلماء الحملة الفرنسية ويطلعوا على كتبهم وآلاتهم وكتبهم الفلكية والهندسية وعلى بعض تجاربهم العلمية , مما أثار لديهم الدهشة والإعجاب[1] ، كما أثارت لديهم رغبة في تعلم عددٍ جديدٍ من العلوم التي يحوزها الغرب ويفقدها المجتمع الإسلامي ، وقد قال "العطار" : (إن بلادنا لا بد أن تتغير أحوالها ويتجدد بها من المع ارف ما ليس فيها)[2] . لقد كان هذا النوع من التفكير نقطة البداية لتاريخ طويل من الأسفار المتتالية إلى الغرب التي ما تزال مستمرةً إلى اليوم من أجل نقل علوم وأفكار هذا الغرب إلى بلادنا . لقد كانت هذه الأسفار كما سنرى ،سلاحاً ذا حدّين ، جعلت من تقييم هذا الأمر برمته بعد مئتي عامٍ من بدايته ، أمراً شائكاً ومعقداً .

لقد عكف "رفاعة الطهطاوي" (1801- 1873م) وهو إمام أول بعثة للدراسة في فرنسا ، بعث بها محمد علي باشا سنة 1826 إلى فرنسا ، عكف على دراسة وتعريب العديد من الكتب الفرنسية ككتاب "تأملات في أسباب عظمة الرومان وانحطاطهم" "لمونتسكيو" ، كما عرّب القوانين الفرنسية ، وقد وضع كتاباً بعد عودته من فرنسا ، تحت عنوان " تخليص الإبريز في تلخيص باريز " ، الذي وصفه أحد أساتذة الطهطاوي (المسيو جومار) بأنه أهدى إلى أهل بلد المؤلف نبذاتٍ صحيحة من فنون فرنسا وعوائدها وأخلاق أهلها وسياسة دولتها[3] .

وبعيداً عن التقييمات التي تناولت شخص رفاعة الطهطاوي ، مثل وصف الأمير "عمر طوسون" بأنه أحد أركان النهضة العربية أو وصف "عبد الرحمن الرافعي " الذي اعتبره أول من مزج بين الثقافتين[4] ، فإننا نريد أن نلاحظ هنا بشكل خاص أننا أمام بداية خطٍ سوف يطول ويتشعب حيال مسألة التعاطي مع الغرب لأجل إنتاج نهضةٍ محلية ، وبدءً من هنا سوف نحاول أن نتلمس بدقةٍ حدود أي طرح سوف ندرجه مع الإشارة – قدر المستطاع – إلى الخط الخلفي الذي يحكم هذا الطرح .

من المؤكد أن طرح الطهطاوي يشتمل على الإيمان بضرورة الأخذ عن الغرب في سبيل بناء النهضة ، وللإجابة أولاً على استفهام حدود هذا الأخذ، نقول أن كل ما له

---

[1] - هذا الوصف لفهمي جدعان(مصدر سابق) –ط 1 – المؤسسة العربية للدراسات والنشر ص110

[2] - علي مبارك ، الخطط التوقيفية ، ج4 ، ص 38 (جدعان مصدر سابق) .

[3] - رفاعة الطهطاوي ، تخليص الإبريز وتلخيص باريز ، دار التقدم ، ص155 (جدعان مصدر سابق) .

[4] - قارن بذلك : رفعت سيد أحمد ، قرآن وسيف ، مكتبة مدبولي ، ص15 .

علاقة بالتقدم التقني والصناعي ومختلف صنوف المعرفة المادية فهو ملحوظ بشكل واضح في نصوص الطهطاوي ، أما ما هو إنساني ، فإن الشق الإداري التقنيني منه يبدو أنَّه أيضاً من ضمن ما يعتقد الطهطاوي أنه م تضمن في أمورٍ لدى الغرب جديرة بالاقتباس والتطبيق في العالم الإسلامي ، وذلك يتأكد من خلالً إحالته لكتاب " أقوَم المسالك في معرفة أحوال الممالك " (لخير الدين التونسي 1810- 1890م) وذلك من خلال قوله بعد الحديث عن مخترعات العصر التي عدها م ن أشرف ثمرات العقول : " وهو ما بسطه أحسن بسطٍ حكيم السياسة ، "خير الدين باشا " في كتابه أقوم المسالك ...." .

ولعل أدلّ نصٍّ على وجهة نظ ر "خير الدين التونسي " وهو الذي عُيّن رئيساً للوزراء في عهد "عبد الحميد" هو ما يلي : " إن التمدن الأوروباوي تدفق سيله في الأرض ، فلا يعارضه شيء إلا استأصلته قوة تياره المتتابع ، فيُخشى على الممالك المجاورة لأوروبا من ذلك التيار ، إلا إذا حذوا حذوه وجَرَوا مجراه في التنظيمات الدنيوية ، فيمكن نجاتهم من الغرق "[1] .

لقد كان في ربط "خير الدين " بين التقدم العمراني وبين العدل والحرية بُعداً جديداً بعيداً عن منطق اقتصار أخذ المعارف على الأمور المادية[2] ، وهو قد استعان لدعم منطقه من خلال الاستناد إلى بعض الأصول الشرعية في تسويغ المشابهة المشروعة كإحالته إلى حاشية "الدر المختار" "لابن عابدين الحنفي" الذي يرى "أن صورة المشابهة في ما تع لق به صلاح العباد لا تضر "[3] . وتبدو هذه الإحالة ضرورية ، خصوصاً إذا عرفنا أن مفكرين آخرين كالشيخ "محمود قبادو" التونسي وهو ينتمي إلى نفس العصبة التي كان قد تزعمها "خير الدين " وهي عصبة المدرسة الحربية وجامع الزيتونة " ، كانوا لا يريدون أن يتعدى الأخذ عن الغ رب مسألة العلوم العسكرية تحديداً وذلك من أجل التوازن معهم في الحرب القائمة .

ومع اقتراب القرن التاسع عشر من نهايته ، برزت شخصية نهضوية ، وقف عنده ا الكثيرون وهي شخصية "جمال الدين الأفغاني " . لقد كان "الأفغاني" رجلاً شديد العزيمة ، نشيطاً متحفزاً ، يطوف عالمه الإسلامي من أقصاه إلى أقصاه ، دون الاكتراث بعوائق القوميات أو الدول أو المذاهب . لقد كان يحمل هماً يلازم جميع ما قام به وهو هم النهضة ببيئته ومجتمعه . إن أبرز ما يمكن التوقف عنده في فكر "جمال الدين" من الغرب ، هو تصوره لهذه المدنية على أن "ليس لها من مميز سوى التفنن باختراع المدافع المريعة والمدمرات والقذائف وباقي المخربات القاتلات للإنسان "[4] ، كما صور هذا الرقي بقوله : " فالرقي والعلم والتمدن على

[1] - هذه الكلمة أوردها خير الدين التونسي في كتابه أقوم المسالك.. كما رُددت على مسامعه من بعضأعيان أوروبا ، وهو ما مثل الهاجس الأساسي في مشروعه.
[2] - انظر جدعان – مصدر سابق – ص 123 .
[3] - خير الدين التونسي – مصدر سابق – ص6 .
[4] - خاطرات الحرب والسلام– ص 431 (جدعان – مصدر سابق) .

ذلك النحو وفي تلك النتيجة إن هو إلا ... وغاية التوحش "[1] . وهو كان قد أكد في غير موضع على عدوانية الغرب للشرق وللإسلام على وجه الخصوص وهو لذلك شَرَطَ أن يكون التكافؤ في القوى الذاتية والمكتسبة ، هو الحافظ للعلاقات والروابط السياسية "فإن فُقِدَ التكافؤ لم تكن الرابطة إلا وسيلة القوى لابتلاع الضعيف"[2] .

والذي يبدو واضحاً من خلال تتبعنا لمواقف الأفغاني السياسية أن مواجهة الغرب كانت بالنسبة إليه ميزان العمل وبوصلة التوجه ، فلقد وقف موقفاً متشدداً من السلطان القاجاري "ناصر الدين شاه " (1848-1896م) الذي جال سنة (1890) على بعض المدن الأوروبية لتوطيد الحكم القاجاري ، وذلك من خلال توزيع الامتيازات الاقتصادية على دول أوروبا . ولعل أشهر هذه الامتيازات هي الاتفاقية التي أعطت الشركة البريطانية "ماجورتالبوت" والتي قضت بأن تحتكر هذه الشركة ، لمدة خمسين عاماً محصول التبغ الإيراني ، الذي كان يمثل آنذاك 20% من الاقتصاد الإيراني[3] .

وقد بعث الأفغاني برسالة إلى المرجع الأعلى للشيعة في وقته ، "الميرزا محمد حسن الشيرازي " حثه فيها على القيام بمواجهة هذه التدابير محذراً من مغبة أن يعبث الأجانب بحوزة الإسلام : " وإنك أيها الحجة إن لم تقم بناصر هذه الأمة ولم تجمع كلمتها ولم تنزعها بقوة الشرع من يد هذا الأثيم لأصبحت حوزة الإسلام تحت سلطة الأجانب ، يحكمون فيها بما يشاؤون ويفعلون ما يرويدون ...[4] . ومن الجدير ذكره أن "الأفغاني" كان قد أصدر مجلتين : الأولى تحت عنوان "ضياء الخافقَين " وكانت تعنى بالشؤون الإيرانية وقد أصدرها من لندن بعد نفيه من إيران، والثانية : تحت اسم "العروة الوثقى " أصدرها من بـاريس ، ويُذكر أيضاً أن الحكومة التي نادى بها الأفغاني هي نتاج انفتاحه على التراث السياسي الأوروبي وعلى فكر "روسو" بوجه خاص[5] .

لقد أردنا من خلال إدراجنا لهذه الملاحظات الأخيرة ، أن نتلمس لدى الأفغاني شيئاً من الإشارة الدقيقة إلى أنه يمكن الفصل بين الغرب ككيان سياسي عدواني متوحش لم تستطع جميع أقنعته أن تخفي وجهه الحقيقي عن نظر "الأفغاني" الثاقب وعن فكره المستنير وبين بعض من أسس لفكر هذا الغرب السياسي حيث يمكن أن نجد ما نستعين به في نهضتنا للوقوف بثبات أمام هذا الغرب نفسه . وذلك بالضبط ما نحاول رصده في ثنايا هذه الفقرة من أجل أن نخرج بأدق تصور ممكن عن قراءتنا للغرب خلال القرنين الماضيين .

---

[1] - خاطرات الحرب والسلام– ص 431 (جدعان – مصدر سابق)
[2] - جمال الدين الأفغاني ، العروة الوثقى وأهدافها(الأعمال الكاملة– ص 533)
[3] - فؤاد إبراهيم ، الفقيه والدولة ، دار الكنوز الأدبية. ص(209-210) .
[4] - فؤاد إبراهيم ، الفقيه والدولة ، دار الكنوز الأدبية. ص(209-210)
[5] - قارن بذلك المصدر السابق– ص257 .

ومع الشيخ "محمد عبده " وهو من تلامذة "الأفغاني" الذي شاركه في إصدار "العروة الوثقى" ودعا معه إلى العودة إلى الذات ومحاربة "الجمود على الموجود"، فقد بدا واضحاً أن الشيخ "عبده" يرى التقدم الغربي حائزاً على عددٍ من الأصول الإنسانية الراقية وهي التي بررت هذا التقدم ، معتبراً إياها "شعاع سطع عليهم من آداب الإسلام ومعارف المحققين من أهله "[1] .

وهكذا بدا التصور الإسلامي للغرب في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مستقراً على ورقةٍ ذات قائمتين ، قائمة الإيجابيات التي لا ضير ولا حرج من الأخذ بها ، وقائمة السلبيات التي يجب التصدي لها ، وهذا ما يمكن أن نجده شديد الوضوح في رسالة "الشيخ محمد حسين النائيني" ، "تنبيه الأمة وتنزيه الملة" ، التي فرغ من تصنيفها عام (1907م) وذلك إبان السجال الفقهي المتصاعد بين فريقي المشروطة والمستبدة .

لقد دافع "النائيني" في رسالته عن الديموقراطية وأثنى في غير مكان على الذين كشفوا الصيغة المثلى للسلطة ، إشارة إلى الأوروبيين . يقول : " ولا يسعنا في هذا المقام إلا الاعتراف بجودة استنباط أول حكيم التفت إلى هذه المعاني وبنى السلطة العادلة الولايتية وكونها مسؤولة وشوروية ومشروطة على أساس الأصلين الأولين : الحرية والمساواة ... أما اليوم وقد حصلنا بعد التي واللتيا على شيء من التنبه والشعور ، وكنا نأخذ مقتضيات ديننا من الأجانب مع تمام الخجل قائلين هذه بضاعتنا ردت إلينا[2] .

إذاً فإن "النائيني" يتحد مع "محمد عبدو" في نسبة أصولٍ راقيةٍ كالحرية والمساواة ، تلبَّسَ بها الغرب في فكره وفي منظوماته ، وهذه الأصول هي التي مكنته من السمو والارتفاع ، كما أنه يتحد معه ، وهنا بعبارة أوضح، أن هذه الأصول الراقية ليست سوى أصول إسلامية ، وأننا بأخذنا إياها عن الغرب تكون بضاعتنا قد رُدّت إلينا .

لقد نوقش هذا الموضوع بشكلٍ مفصل في نفس العام أي سنة (1907م) من قِبل "الشيخ محمد رشيد رضا " وهو من تلامذة "الشيخ محمد عبده " في مقالةٍ حملت عنوان "منافع الأوروبيين ومضارّهم" ، فهو يتحدث مثلاً عن أثر تأليف الجمعيات فيقول : "هي السبب الأول والعلة الأولى لكل ارتقاءٍ ، بها صَلُحت العقائد والأخلاق في أوروبا ، وبها صلحت الحكومات ، وبها ارتقت علومها وفنونها ، وبها عزّت وعظُمت قوتها ... وبها سادت على المشرقين والمغربين[3] .

لقد بات جلياً إذن أن النظرة ذات القائمتين كانت قد رسخت وأُحكمت وأضحت هي الغالبة على الفكر النهضوي – ذي الدوافع المخلصة – وهذا الفكر كان واضحاً

---

[1] - محمد عبدو رسالة التوحيد– ص 155 . (جدعان مصدر سابق) .
[2] - فؤاد إبراهيم – مصدر سابق – ص 244 .
[3] - محمد رشيد رضا– منافع الأوروبيين ومضارهم– (المنار / 50 ، 1907م) ص 342 – (جدعان – مصدر سابق) .

وقاطعاً في عدائه لقائمة سلبيات هذا الغرب وهو يحض للثبات في هذه المواجهة على ضرورة الأخذ من قائمة إيجابيات هذا الغرب بوصفها قيم راقية إ نسانية أو حتى إسلامية ، فإن عباراتٍ من قبيل "صلاح العقائد والأخلاق " و "شعاعات من آداب الإسلام" تجعل ما ذُكر في غاية الوضوح . ولقد برز في تلك الآونة جهدٌ فكريٌ متحمسٌ لاعتبار أن كلما نراه من التمدن المعاصر ، ينتمي إلى الإسلام ، ونتمثل ذلك من خلال كتابين ، ا لأول بعنوان "المدنية والإسلام " "لمحمد فريد وجدي" وكان قد أصدره سنة (1898م) وكان قد أكد فيه أن : "كل ما نقرأه من قواعد المدنية العصرية ، ليس بالنسبة لقواعد الديانة الإسلامية إلا كشعاع من شمس أو قطرة من بحر"[1] أما الكتاب الثاني فهو الذي وضعه "الشيخ مصطفى الغلاييني " سنة (1908م) وهو تحت عنوان "الإسلام روح المدنية " وقد جاء رداً على ما وضعه معتمد الدولة البريطانية في مصر "اللورد كرومر " الذي دع ا -بحسب عرض الغلاييني – إلى أن ينبذ المسلمون دينهم حتى يمكنهم الترقي في سلم الحضارة والتمدن . وقد ضمن "الغلاييني " كتابه رأيه القاطع في أن أوروبا تدين برُقيها وتمدنها لما اكتسبته من تآليف علماء الإسلام[2] . يقول "الغلاييني" ... فما من تقدم يرى ولا من تمدنٍ يشاهَد إلا وترى لهما آثاراً في الأصول الدينية ويجهلها من يجهلها"[3] .

بعد هذا الوقت وتحديداً بعد الحرب العالمية الأولى التي سقطت فيها الدولة العثمانية ووجد المسلمون أنفسهم تحت الاحتلال الغربي العسكري بشكلٍ مباشر . كان الفكر والروح هما اللذين قد مُنياً أولاً بضربة عنيفة أدت إلى ظهور نزعة تغريبية كاملة تمثل لدى الفئة المغرضة ، الميَلان الطبيعي والارتماء بين يدي القوي والخضوع التام له من أجل الفوز بالنجاة والدعة . كما مثلت بالنسبة لفئة أخرى ضرباً من التخبط والهذيان ، بعد حالة عدم التوازن و السقوط تحت ضربة الغازي وخيبة الأمل في ما كان ينبغي أن يمثل حماية ومنعة وقوة . لقد علت في هذه الفترة أصواتٌ تحدثت جهاراً عن ضرورة نبذ الدين[4] ، وأن نصبح أوروبيين في كل شيء قابلين ما في ذلك من حسناتٍ وسيئات[5] .

لقد برز في العالم العربي جملة من الأسماء تحدثت بهذا اللسان في تلك الحقبة من الوقت من أمثال "سلامة موسى" و "أحمد لطفي السيد " و "طه حسين " و "محمود عزمي" . كما برزت في إيران عدة أسماء هي الأخرى تُنَظِّر لضرورة تقليد الغرب . فقد أصدر "ميرزا مالكوم خان " جريدة "قانون " حيث كان يعتبر أن تقدم الأوروبيين يكمن في كلمة "قانون" ، وكان يستهدف التوسل بالقوانين الغربية في

---

[1] - محمد فريد وجدي – المدنية والإسلام – مطبعة هندية بالموسكي – ص 5 . (جدعان – مصدر سابق)

[2] - فهمي جدعان - مصدر سابق – ص 406 .

[3] - مصطفى الغلاييني – الدين والمدنية (مقالة من مجلة النبراس) المجلد الثاني – الجزء السادس ص203 .

[4] - لقد انتقد "محمود عزمي " الدستور المصري وأطلق اسم"البند المشؤوم" على البند الذي ينص على أن دين الدولة هو الإسلام. (جدعان – مصدر سابق) .

[5] - عبر عن ذلك " طه حسين " في المرحلة التغريبية الخالصة من حياته وذلك في كتابه"مستقبل الثقافة في مصر " الذي نشره عام (1938) . (جدعان – مصدر سابق) .

سبيل إحداث تطورٍ حضاري في إيران ، وكان يعلن صراحةً أن تقليد الغرب ضرورة حضاريةً [1] . وقد تبع "مالكوم خان " عددٌ من المثقفين المتأثرين بالفكر الغربي ، مثل "تقي زادة" وهو أحد تلامذته ، أحد محرري جريدة "قانون" وقد كتب في عددها الأول : " لا بد من تأييدٍ تام لرواج الحضارة الغربية بلا قيدٍ أو شرط والتسليم المطلق لأوروبا وأخذ الآداب والعادات ...."[2] .

بعد ذلك ، جاءت حقبة الحركات الإسلامية الكثيرة والمتنوعة التي شُكِّلت على المدى الواسع الإسلامي وقد حملت في طيات أفكارها تنوعاً كبيراً في ما يتعلق برؤية الغرب ومواجهته .

ولعلنا حالياً نجد في آراء السيد محمد خاتمي وتطلعاته مواصلةً واستمراراً للرؤية ذات القائمتين التي تم الحديث عنها آن فاً ، فهو يضع عنواناً لهذا الخط من خلال توكيده على الدعوة إلى العودة إلى الذات وإحياء الهوية التاريخية للأمة والتعامل الإيجابي مع معطيات التمدن البشري[3] .

ولإثبات النظرة ذات القائمتين فهو يقول : " الحضارة الحديثة هي الحدث المهم في العصر الحديث من التاريخ البشري الذي رافقته إنجازات مدهشة لجميع بني الإنسان بيد أن مساوئها ليست قليلة أيضاً[4] . وفي نصٍ أكثر تفصيلاً يقول : "ينبغي ألا نغفل ونحن نتطلع إلى الحضارة الحديثة في مرآة العلم الحديث والتكنولوجيا وآرائها في الحرية وتشكيلاته ا وحق سيادة الشعب وإيكال السلطة السياسية إلى إرادة الشعب وإشرافه ونظائر ذلك التي تُعد من إنجازات تاريخ الإنسانية الذي يستحق التقدير ، ينبغي ألاّ نغفل الوجه الآخر لهذه الحضارة أي الاستعمار والاضطهاد والقمع الدموي الذي مورس ويُمارس بحق غير الغربيين"[5] .
لقد بدا واضحاً في هذه المقتطفات أن هذه الأفكار ليست سوى استمرار لخطٍ أو قل لخطوطٍ بدأت منذ مطالع القرن التاسع عشر ، ولا تزال تتفاعل وتنشعب حسب الأحوال والظروف والتبدلات .

غير أن الذي يميز هذه الأفكار هو الموقع الذي يشغله حاملها في دولةٍ لم يفارق التنظير لها رتابةً تقليدية فحسب ، بل وأيضاً لم يجد في مناقشة الفكر السياسي الحديث والقيم الغربية طريقاً حصرياً لا بد من سلوكه لأجل الإعداد لخطةٍ نظرية للنهضة والحكم والإدارة . وقد أورد فؤاد إبراهيم تعليقه على هذه النقطة بالذات بقوله بأن السيد الخميني لم يُقم مشروعه السياسي من خلال سياسة حديثة لكونه لم

---

[1] - فؤاد إبراهيم – مصدر سابق – ص266 .
[2] - المصدر نفسه – ص266
[3] - و4 – و5 : سيد محمد خاتمي – مطالعات في الدين والإسلام والعصر ، دار الجديد ، ط2 ، ص60 .
[4] - المصدر نفسه – ص 64
[5] - المصدر نفسه ص70

يقتف أثر معاصريه في التوفيق بين مفاهيم إسلامية محددة في الحكم والإدارة والمفاهيم السياسية الغربية كما هي سيرة المنظرين والحزبيين الإسلاميين[1] .

وفي الحقيقة إن ما ميز الإمام الخميني ، نق طتلن أساسيتان في موضوع النموذج الغربي ، فهو أولاً ، أخذ بالنظم التمثيلية والانتخابية التي سبق أن مارسها الغرب حتى باتت سمةً من سماته ، من دون إدراجها - أي النظم - ضمن العناوين الأصيلة لأطروحته التي لا بد له من تسويغها فقهياً وتبريرها شرعياً وتسويقها واقعياً ، وهذا ما يعني أن هذه النظم ليست سوى آليات منزوعة العنوان السياسي والحضاري تستطيع أي أطروحةٍ أن تستخدمها كوسائل فحسب ، تماماً كما تستخدم الأدوات التقنية كعربات النقل أو مكبرات الصوت ، فهي يمكن أن تكون عرضةً للاستبدال والتغيير في أي لحظة ، لذلك فهي ليست سوى أمورٍ ثانوية تخص الشق التط بيقي للأطروحة عنده ، ولا يمكن أن ترقى بأي حال إلى مصاف القضايا الجوهرية والأساسية .

والنقطة الأخرى وهي الأكثر أهمية ، تكمن في نظرة الإمام الخميني للنموذج الغربي برمته ، حيث أن الطريقة التي تعامل من خلالها مع موضوع اعتماد ما كان الغرب قد أخذ به ، لم يدفع به إلى الاعتقاد بالرؤية ذات القائمتين كما نحسب . إن المتتبع لآراء الإمام الخميني حول النموذج الغربي – و الأميركي بصورة خاصة – يجد لدى الإمام تصوراً قاطعاً أن ليس للقيم الإنسانية أي محلٍ في بناء الأفكار والمنظومات الغربية . حيث أننا لن نجد تحت أقنعة الخداع غير منط ق المصالح والحسابات الأكثر أنانية . لقد أشار في غير موضع إلى أن هذا – أي المصلحة والحساب – هو لباب الغرب ، أما ما بقي من مظاهر العدل والمساواة فهي ليست سوى القشور ذات الألوان الخادعة . لكنه رغم كل ذلك ، لم يُرد أن يستبدل الورقة ذات العامودين بورقةٍ سوداء ليس فيها سوى طرحٍ عدواني غير متعقل ، إنه يريد اجتثاث كافة التبعيات السياسية والفكرية والاقتصادية والثقافية لأمريكا [2] ... ثم بعد ذلك يمكن أن تكون هناك علاقات عادية مع أميركا كغيرها من البلدان .

ولقد تحدث عن خديعة الحضارة الغربية بقوله : " الكلمات هي الكلمات ولكن المعنى مختلف ، إنها تحمل معنىً آخر "[3] . وقد وصل به الإيمان بهذه السمة لدى الغرب إلى حد القول : " إننا لا نقبل أمريكا حتى بقولها "لا إله إلا الله " فإنها خدعة لنا "[4] .

ولعل في إجابة الإمام الخامنئي على تساؤل "لماذا ينبغي علينا الهروب من الثقافة الغربية والأوروبية والأمريكية ، ولماذا يجب إغلاق أذهاننا دونها ؟ " ما يقدم شرحاً

[1] - فؤاد إبراهيم – مصدر سابق – ص 288 .
[2] - و3 و4 - : أميركا في فكر الإمام الخميني ، دار الولاية للثقافة والإعلام ، ط1 ، ص 178 .
[3] - المصدر نفسه – ص18
[4] - المصدر نفسه – ص353

وافياً لهذا الخط ، فهو يقول : " إن الثقافة الغربية هي مشروع لإفساد الإنسان ، وإنها ثقافة العداء والبغض للقيم والإشراقات والفضائل الإنسانية ، وليست سوى وسيلة بيد أرباب القوة والثروة وأباطرة السلطة الذين هم بصدد تجريد البشرية من شتى الفضائل الإنسانية . إن ما يسمى بالديموقراطية في قاموس العالم ويفتخر به (الغرب) لا وجود له مطلقاً في أمريكا وإنكلترا وحتى في فرنسا التي تعتبر نفسها مهداً للديموقراطية ، إلا أن الغربيين دأبوا على تغليف أقبح الظواهر وعرضها في إطارٍ حسنٍ كشأن أمريكا التي هي نموذج واضح لذلك"[1].

هذه هي جملة الرؤى التي أردنا استعراضها بإيجاز في هذه الفقرة ، وهي تضع أمامنا صيغة أكثر تفصيلاً من صيغة الخطوط الثلاثة ، وهو ما سوف يعيننا في صوغ بعض الإستنتاجات في فقرة لاحقة .

3 – تكون الغرب السياسي والفكري :

ليس الهدف من هذه الفقرة وضع رسمين بيانيين يتألف الأول من جملة المحطات التي مر بها التكوّن السياسي الغربي ، ويتألف الثاني من جملة المحطات الفكرية (الفكر السياسي والاجتماعي) التي تعبر عن نمو الفكر الغربي ، إذ أن هذين الخطين البيانيين قد رُسما بعنايةٍ في المؤلفات التاريخية والفكرية السياسية والاجتماعية المتخصصة . لكن الذي لا يبدو واضحاً رغم وضوح هذين الخطين ، هو المشهد الذي يمكن فيه إبراز هذين الخطين معاً وقراءتهما على إحداثية واحدة . إنه مشهد شديد اللبس يمثل كل جزءٍ منه موضع نقاشٍ واختلافٍ حادٍ . من السهل علينا مثلاً التعرف على حدث التوسع والاستيلاء والاستعمار واستيراد الثروات الهائلة ، وهو الحدث الذي يستند إلى امتلاك القوة الكبيرة ، كما يسهل علينا أيضاً التعرف على الأفكار التي طرأت على الذهنية الغربية ودعت إلى مناهضة الاستبداد واستبدال أنظمة الحكم ، بنُظم شعبية تمثيلية . لكن الذي يبدو صعباً وشاقاً هو تمييز السبب من النتيجة بين حدثين أحدهما فكري وآخر سياسي . إذ يصح من الناحية النظرية أن يكون اعتماد النُظم التمثيلية الشعبية وإلغاء النظم الاستبدادية القمعية ، باعثاً لحالةٍ من الاستقرار الاجتماعي وهو الذي سيؤدي بدوره إلى نمو مصادر الطاقة والقوة من خلال مشاركة جميع طاقات المجتمع ، هذه القوة التي يمكن أن تؤدي دوراً حاسماً في سياسة توسعية واستيلائية . كما يصح بالمقابل أن تؤدي الثروات المتدفقة على مجتمع معين إلى نشوء طبقة اجتماعية جديدة ، هي طبقة الأثرياء التي سيوفر لها المال أسباباً تحفزها على مناهضة سياسات القمع والاستبداد التي كانت تمارس عليها وهي مستسلمة لها من جراء فقد الوسيلة التي تمكنها من القيام والمواجهة . أما الآن ومع امتلاك وسائل القوة فهي تجد ما يشد عضدها ، في وقفةٍ تعيد من خلالها النظر في صلاحيات الملك وحاشيته أو في سلطة الكنيسة ورجال الدين وتعمل على استبدالها بنظمٍ تفتح أمامها الطريق لبلوغ غاية بعيدة في مسألة رفع الاستبداد وإلغاء الفوارق . إذاً ، الفكرة السياسية المتقدمة عن النظم الشعبية والتمثيلية ، يمكن

[1] - أمريكا في فكر الإمام الخامنئي ، دار الولاية للثقافة والإعلام ، ط1 ص 25 – 26 .

اعتبارها سبباً لتكون قوة المجتمع من نتائجها ويمكن أيضاً أن تكون القوة سبباً أدّى إلى التوسع وتملّك الثروات الهائلة مما دفع بالذكاء المصلحي إلى اكتشاف التدابير السياسية الأمثل للمحافظة على هذه الوضعية ، وعليه تكون النتيجة هي تبني فكرة سياسية متقدمة عن الحكم الشعبي التمثيلي .

السبب والنتيجة هنا يرتبط تحديد كلٍ منهما بتحديد الآخر ، ونريد في هذه الفقرة أن نعيد توصيف الأسباب والنتائج في قراءة موجزة لأبرز معالم التكون الغربي ، وهي مهمة تحتاج إلى دراسة مفصلة نظراً لتداخل المؤثرات السياسية ، بالاجتماعية ، بالاقتصادية ، بالإنسانية ، بالتاريخية ، بالنفسية وما إلى ذلك .

بعد إخفاق أوروبا في البقاء في الشرق الإسلامي الذي حاولت الاستيلاء عليه من خلال الحروب الصليبية , بدأت تتخذ مساراً يلم شتات الإقطاعيات في وحداتٍ مركزية أكثر اتساعاً . هذا ما فتح في القارة حروباً هائلة ضربت نيرانها في كل اتجا ه وتداخل فيها الشعار القومي بالشعار الديني المصلحي إلى سلسلةٍ من الشعارات التي زحفت تحت لوائها الجيوش والعساكر الكثيرة والواسعة .

وبرزت هذه الصراعات أكثر ما يكون في أسبانيا والبرتغال من القرن العاشر إلى القرن الثالث عشر , وفي إيطاليا من القرن الحادي عشر إلى القرن الرابع عشر ، وفي بريطانيا من القرن الثاني عشر إلى القرن الرابع عشر وكذلك في فرنسا ، من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر ، وبقيت تتجاذبها الصراعات الداخلية إلى أن انفجرت الأزمة الكبرى في القرن الرابع عشر في مختلف مناطق غرب القارة . وشهدت ساحات ألم انيا وأسبانيا وبريطانيا ، وإيطاليا وفرنسا وسويسرا سلسلة حروبٍ ومعارك ، اختلطت فيها الصراعات الاجتماعية بالصراعات السياسية ، وتداخلت حروب السيطرة على السوق الداخلية بحروب السيطرة على أسواق الإقطاعيات والدويلات المجاورة .
كما نشبت في القرن الرابع عشر الحرب الإنكليزية السكوتلاندية واستمرت إلى نهايته ، واندلعت حرب المئة عام بين بريطانيا وفرنسا عندما حاولت الأولى احتلال الثانية عام 1337م[1] .

إذاً ، كان هذا هو الحال السائد في أوروبا حتى ذلك الوقت . وفي القرن الخامس عشر برزت وحدة أسبانية مركزية قوية من خلال اتحا د مملكتي قشتالة والأرغون التين أسقطتا معاً آخر ممالك المسلمين في غرناطة وكان من الطبيعي أن يحتدم الصراع بين القوى الكبرى للسيطرة على الممالك والإمارات المجاورة والممتلكات أو الأراضي المحتلة فيما بعد . فقد نشب في أواخر القرن الخامس عشر نزاعاً بين أسبانيا وفرنسا على مملكة نابولي أدى إلى حربين سنة 1496 و 1503م ، أدت إلى

[1] - وليد نويهض ، عصر الغلبة(اكتشاف أميركا والمركزية الأوروبية) ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، ط1 ، ص49 .

استيلاء أسبانيا على مملكة نابولي [1] ، وقد أضحت أسبانيا في عهد "شارلكان" (1516-1556م) من أعظم الممالك في أوروبا بعد أن ضم شارلكان لحكمه البلاد الواطئة : هولندا – اللوكسمبورغ - .....الخ كما ضمت إليه جزر البليار وسردينيا ونابولي وصقلية ، والأهم من كل هذا أن حكمه كان يشمل ألمانيا أيضاً[2] .

ومن الجدير ذكره أن الاكتشاف الذي هزّ العالم وقلب الصورة رأساً على عقب هو اكتشاف القارة الأمريكية ، قد وقع برعاية وتمويل أسبانيا للقبطان البحري "كريستوفر كولومبوس " ، فقد حدث ذلك سنة 1492م وكان ذلك مقدمةً لتسيير حملاتٍ منظمة تهدف إلى اجتياح واحتلال وتملّك هذه الأراضي الجديدة الشاسعة، المملوءة بالثروات والكنوز التي كانت تحدِّث عنها أخبار البعثات العجيبة ، وقد أقدم الأسبان على اجتياح أكثر أماكن أميركا الجنوبية وبعض مناطق الشمال ، قبل انتهاء القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر . وكان قد شهد مطلع القرن دوران الأساطيل البرتغالية حول القارة الإفريقية من جهة الغرب والوصول إلى "رأس الرجاء الصالح" .

بذلك فقد شهد القرن السادس عشر بالذات ، تدفقاً للثروات على المجتمع الأور وبي (كتدفق الفضة من البيرو على سبيل المثال) وهذا المال لم يأخذ طريقة إلى الجيوب فحسب بل أضحى عاملاً مؤثراً جداً في النفوذ والسياسة وترتب على ذلك ظهور طبقةٍ وسطى ذات نفوذ وقوى ومصالح مادية ، فكم من تاجر أو مصرفي كبير ، بز بنفوذه كبار النبلاء الإقطاعيين ، بسيطرته على الما ل حر الّتداول وأضحت الدول تعتمد على البنوك في مشروعاتها الكبيرة ، وعلى العموم فقد نمت التجارة في كل الأقطار الغربية[3] .
غير أن تدفق الثروات وتحول أسبانيا إلى قطب أوروبي مركزي كان سبباً لتفجر الصراعات في كل اتجاه ولأسباب مختلفة ، وأكثر ما قد ي عني دراستنا هذه ، هي حروب التنافس والسيطرة، أما الحروب التي حملت الطابع الديني ، فهي ، وإن كان الدين عاملاً من عوامل تأجيجها ، غير أنها لم تكن قط ، بعيدةً عن النوازع والأسباب المادية المصلحية ، وقد عادت كَرَّة الحروب بين أسبانيا وفرنسا ، التي باتت تخاف من تمدد النفوذ الأسباني الألماني فنشبت معركة أولى ، سنة (1521م) ثم معركة ثانية سنة (1527م) ، وثالثة عام (1557م)[4] .

ومن جهة أخرى فقد فتحت القوافل الأسبانية العائدة محملةً بكنوزٍ كثيرة من الأراضي الجديدة ، شهية القراصنة الإنكليز ، الذين كانوا يعتدون علىً المرا كب الأسبانية ويخربونها وينهبونها[5] .

---

[1] - فؤاد أفرام البستاني ، دائرة المعارف ، ج11 ، ص249 .
[2] - نفس المصدر ، ص252.
[3] - هربرت فيشر ، أصول التاريخ الأوروبي الحديث ، دار المعارف بمصر ، ج3 ، ص16-17 .
[4] - فؤاد أفرام البستاني ، ص253-256 .
[5] - المصدر نفسه ، ص257 .

ولعل في شخصية "دريك" الذي لقب سيد لصوص العالم المجهول ، ما دفع أسبانيا إلى الدخول في الحرب مع بريطانيا، وكان "دريك" قد نال مرتبة عند ملكته التي قبضت نصيبها من الغنائم حيث كانت تنزل بنفسها إلى الميناء لكي تنصب المكتشف العظيم فارساً ونقيباً لمهنة القراصنة[1] . لقد كانت المعركة الحاسمة بين الفريقين سنة (1588م) والتي انتهت بهزيمة أسبانيا وانتصار بريطانيا [2] ، التي ستبدأ باعتلاء عرش التفوق الأوروبي اعتباراً من بداية القرن السابع عشر [3] . كما أن من الجدير ذكره أن ثورةً انفصالية ضد أسبانيا قد ظهرت في البلاد الواطئة (هولندا) معتمدة على دعم فرنسا وبريطانيا ظلت تحارب حتى انفصلت عن أسبانيا.
وقد كانت هذه المنطقة قد شهدت نمواً مضطرداً وتأسست فيها شركات بحرية وتجارية أوروبية أخذت تقوم برحلات مستقلة ومباشرة من أوروبا إلى جنوب آسيا[4] .

وقد شهد هذا القرن أيضاً اندلاع شرارة البروتستانتية ذات الصلة الأكيدة بالتبدلات الاقتصادية التي أنتجت طبقات اجتماعية جديدة راحت تضيق ذرعاً باحتكارات الكنيسة الدينية والمالية . فقد قاد "لوثر" أول حركة تمرّدٍ وأقدم على ترجمة الكتاب المقدس إلى اللغة الألمانية لوضعه في متناول الشعب بعد أن كانت معرفته مقتصرة على رجال الكنيسة والنخب المثقفة والمتعلمة [5] ، وهذا اقتراب ملحوظ من قبل الشعب نحو السلطة الدينية .

شهد القرن السابع عشر سلسلةً من الثورات والحركات أظهرت بوضوح نفوذ التكتلات المالية الجديدة التي باتت تضيق ذرعاً برقابة الكنيسة والأمراء الكلاسيكية وقد تبدل مشهد التنافس والصراع الأوروبي في هذا القرن بعد أن قويت شوكة "لويس الرابع عشر" ملك فرنسا، وبات يطمع في التوسع والاستيلاء ، فوقفت هولندا وأسوج وإنكلترا إلى جانب أسبانيا في مواجهة هذا الخطر الجديد ، وكان هذا إيذاناً بسلسلة جديدة من المعارك في المدى الأوروبي[6] ، بينما كان التنافس آخذاً بالتصاعد بالتصاعد للسيطرة على خطوط التجارة والمستعمرات ، فمنذ مطالع القرن السابع عشر وحتى نهايته ، كان التنافس قائماً وأدى في نهاية المطاف إلى تبوّ ئ بريطانيا قيادة أوروبا في بسط سيطرتها على التجارة العالمية وخطوط المواصلات البحرية والموانئ والمضائق الدولية ومصادر الثروات الخام في أميركا الشمالية وأستراليا [7] .

---

[1] - هربرت فيشر ، مصدر سابق ، ص225 .
[2] - فؤاد أفرام البستاني ، مصدر سابق ، ص257 .
[3] - وليد نويهض ، مصدر سابق ، ص40 .
[4] - المصدر نفسه ، ص40 .
[5] - المصدر نفسه ، ص56 .
[6] - فؤاد أفرام البستاني ، مصدر سابق ،259 .
[7] - وليد نويهض ، مصدر سابق ، ص40 .

أما القرن الثامن عشر ، فلقد شهد بالإضافة إلى استمرار الصراعات الكلاسيكية بين فرنسا وبريطانيا وبين دولٍ أوروبية أخرى ثورات أدت إلى تغييرٍ مهم في الخارطة السياسية لأوروبا ، فبعد ثورة إنكلترا (البيضاء) في الثلث الأخير من القرن السابع عشر وكان لها أثرٌ في التسامح الديني وحرية الصحافة وإقامة الحكم النيابي [1] مما جعلها محط أنظار محيطها بما يشتمل عليه من ساسةٍ ومثقفين وعمال وغير ذلك ، لقد كان في بريطاني ا مشهد الثراء والرخاء والدعة مقروناً بإعطاء جملةٍ من الحريات للشعب وتحديد لصلاحيات الملكية وكل ذلك مقرون أيضاً بسيطرة واسعة النطاق على أراضي المستعمرات الشاسعة وطرق التجارة الدولية. ففي الوقت الذي بدأت تحمل أفكار الإنكليز إلى فرنسا ، جملة من المفكرين "كفولتير" الذي زار بريطانيا سنة (1726م) و "مونتسكيو" الذي زارها سنة (1729م) وغيرهم ، كانت قطاعات الأثرياء الجدد تمثل المتنفس الأبرز للضغط الاجتماعي ما بين ثروات المستعمرات الجديدة وبين أسلوب تقليدي للحكم من قبل الملك والكنيسة لم يعد مجدياً أبداً ومُتَحملاً في ظل هذه التغيرات الجديدة ، هذا كله في الوقت الذي لم يكن التراث السياسي الفرنسي ، قد اعتاد على لغةٍ دستورية في الحكم والإدارة . لقد كان تفوق النموذج البريطاني كافياً لإقناع هؤلاء باحتذائه واستبدال النظام التقليدي بنظم جديدة أكثر إشراكاً للشعب في مسألة الحكم ، وأكثر تقليداً لصلاحيات السلطة فكان أن أدى ذلك إلى اندلاع الثورة الفرنسية التي أعادت ترتيب البيت الفرنسي بطريقة مختلفة عن السابق .

كما شهد هذا القرن بداية ثورةٍ صناعية كانت الحدث الأبرز في تطور أوروبا بعد اكتشاف أميركا ، هذه الثورة التي قامت بعد اختراع "جيمس واط" للآلة البخارية عام (1765م) أدت إلى قفزة خرافية لأوروبا ، وعلى رأسها بريطانيا ، في ميادين الثروة والسيطرة بعد أن دخلت الآلة في تجديد الحياة في مختلف الاتجاهات : في الملاحة والصناعة والزراعة وما إلى ذلك .
وفي هذا القرن أيضاً اندلعت الثورة الأميركية بوجه الاحتلال الإنكليزي ، مما أدى إلى استقلال الولايات المتحدة وبدء تكوّن نظام سياسي جديد وصل إلى احتكار السلطة على العالم في وقتٍ لاحق .
كما تركزت في هذا القرن عوامل الثورة السكانية التي جاءت للتعبير عن الحاجة إلى العنصر البشري الأوروبي لتغطية السيطرة على المساحات الجديدة الهائلة ، خصوصاً بعد أن كان القرار حاسماً في إبادة السكان الأصليين لأكثر هذه المناطق الجديدة المحتلة ، وتحديداً شمال أميركا[2] . كما تميز هذا القرن بتجارة صيد البشر التي كانت قد بدأت في عام 1526 واستمرت إلى العام 1870م ، حيث اجتاح الوحش الأوروبي صاحب الشهية المفتوحة التي لا تشبع ، غرب أفريقيا وشرقها الآمن ، وراح يتصيد الناس بلا رحمة ، غ ير عابئ بالكوارث والآهات والآلام

[1] - هربرت فيشر ، مصدر سابق ، ص339 .
[2] - قدر المؤرخون عدد الذين قتلهم الأوروبيون من سكان القارة الأمريكية الأصليين ما بين عشرين مليون وسبعين مليون إنسان ، وترجح المصادر الحديثة أن يكون ضحايا أكبر مجزرة في تاريخ الإنسانية أكثر من 75 مليون من الأمريكيين بسبب انتشار الأمراض والأوبئة المنقولة من أوروبا . (نويهض ، مصدر سابق) .

والدموع التي كان يخلفها وراءه ، وكان يحتاج إلى قتل تسعةٍ من أجل الإمساك بواحد كما يقول "غارودي" . ويُقدر عدد السود (ومعظمهم من المسلمين) الذين تم نقلهم بالقوة من غرب إفريقيا وشرقها ، بعشرة ملايين [1] ، إذاً لنا أن نتخيل أن عدد الذين تم تدميرهم تحت سطح البناء الغربي الفوقاني العامر بمختلف صنوف المظاهر الحضارية ، في الصناعة والعمران والفنون والآداب والتنظيرات الفلسفية والاجتماعية ، كل هذه تقوم على مساحةٍ سوداء محترقة ، قضى فيها مئات الملايين من البشر من الأجناس المختلفة.

إذاً ، لقد انتهى هذا القرن على وقع الثورات في معظم دول أوروبا الغربية وأمريكا . لقد انفجرت في فترةٍ متقاربة انتفاضات وثورات في إيرلندا وفرنسا وأسبانيا وكورسيكا وسردينيا وهولندا وبلجيكا والنمسا وبولندا وهنغاريا وصربيا وجنوب شرق روسيا ، وأميركا والمكسيك وهاييتي وفي مناطق مختلفة من أميركا الجنوبية اللاتينية . ففي العام 1775م قامت الانتفاضة الكبرى في الولايات المتحدة للمطالبة بسياسة مالية إصلاحية من التاج البريطاني ، وانتهت بالاستقلال التام عام 1783م . كما قامت الثورة الفرنسية عام 1789م ضد الملكية ، مما أدى إلى صدور وثيقة حول حقوق الإنسان عام 1791م . كما اندلعت الثورة الإسبانية عام 1808م وثورة أميركا الإسبانية (المكسيك) عام 1810م ، مما فتح الطريق أمام نمو فكرة الدولة الحديثة . وفي بريطانيا أسفرت الحركات منذ عام 1642م (الأقل دموية) عن صعود جمهورية "كرومويل" وهبوطها ، ثم عودة الملكية الدستورية ، كما توحدت ألمانيا عام 1815م واكتملت نهائياً عام 1871م بعد أن توزعت سابقاً إلى 234 مقاطعة ووحدة صغيرة ، و 51 مدينة حرة يسيطر عليها الفرسان والأمراء[2] .
إن فهم ما جرى في هذا القرن بالذات من أحداثٍ داخلية (أوروبية) وخارجياً على صعيد المستعمرات ، يمثل حصرياً الطريق المؤدي إلى فهم الغرب بصورته الحالية ، حيث كان هذا القرن ، كما بيّنا ، قرن التحول الجوهري العميق على صعيد المنظومات السياسية ومجمل الأفكار الاجتماعية ، إنه هنا ، أثناء مطالعة أحداث هذا القرن بالذات تبرز الحاجة لدى الباحث في التمييز بين الأسباب والنتائج وذلك من خلال فك الخطوط بعضها عن بعض ، وعدم الاكتفاء بمشهد النتيجة والشروع بوصفها عوضاً عن تحليل أسبابها ، إنه ببساطة القرن ا لذي شهد التدفق الأغ زر لثروات العالم على الصعيد الأوروبي ، كما شهد تنافساً وصراعاً حامياً بين دول هذه القارة ، هذا بالإضافة إلى الثورات التي أدت إلى تغيرات داخلية في كل نظام سياسي على حدة . لدى الباحث هنا ؛ إذاً ، مهمة تنظيمية ، لا لفوضى المشهد ، بل لفوضى الأسباب والنتائج ، كما أسلفنا .

أما القرن التاسع عشر ، فيمكن أن يسجل فيه ثلاثة أحداث رئيسية : تمثل الأول بالنزعة التوسعية الفرنسية بقيادة ب ونابرت ، والثاني متمثل بالنزعة التوسعية

[1] - المصدر نفسه ، ص35 .
[2] - وليد نويهض ، مصدر سابق ، ص62 .

الألمانية بقيادة بسمارك . فلقد أقدم نابليون بعد استلامه للحكم عام (1795م) على احتلال مصر وفلسطين (1798-1800) وخاض محاولات عدة لفتح طريق الهند 1801-1807-1808 وحاول السيطرة على مناطق غنية في القارة الجديدة بين 1802-1803 ، ولما كان عام 1812 كان نابليون قد سيطر على القسم الأعظم من أوروبا الغربية ، غير أنه مني بالنكسة والهزيمة سريعاً بـعد ذلك[1] . وقد تخلل هذه الحركة التوسعية الفـونسية معارك طاحنة في كل اتجاه في القارة الأوروبية في أسبانيا ومع انكلترا ومع بروسيا (ألمانيا) وروسيا وغير هذه من الدول [2] . أما بسمارك فقد خاض مع جيرانه ثلاثة حروب كبرى لتحقيق ما عرف لاحقاً بالوحدة الألمانية . فخاض الأولى ضد الدانمارك عام 1864 والثانية ضد النمسا عام 1866 والثالثة ضد فرنسا عام 1871 .[3]

كان هذان هما الحدثين البارزين على الصعيد الأوروبي . أما الحدث الأبرز في هذا القرن ، فلقد كان على صعيد الأرض الجديدة ، فلقد نمت الدولة الوليدة ، الهجين , الصدفة , غير ذات الأصول ولا التراث أو التاريخ , بطريقة سريعة عجيبة إلى أن استحالت إلى قوة عظمى تسود العالم وتحكم الكون بطريقة انفرادية غير مسبوقة .

لقد كانت أميركا قد استقلت عن بريطانيا إثر ثورتها عام 1775 (بدعم من فرنسا وأسبانيا) وقد رفعت هذه الدولة الجديدة شعارات الاس تقلال والحرية والمساواة والديموقراطية في وقت كانت معظم أميركا الشمالية (كندا والولايات الأخرى) تُعد مناطق مستقلة للهنود الحمر بينما كانت أسبانيا لا تزال تسيطر على جنوب الولايات المتحدة وصولاً إلى المكسيك ومعظم أميركا الجنوبية . وسرعان ما تنكرت الدولة الجديدة لشعاراتها ، وبدأت حملة إبادة وتوسع في عمق الولايات والمناطق الهندية شمالاً وجنوباً وغرباً ، إلى أن قضت على معظمها قبل نهاية القرن التاسع عشر [4] . كانت الدولة الجديدة بعد استقلالها تتألف فقط من 13 ولاية تقع حدودها بين الأطلسي شرقاً ونهر المسيسيبي غرباً وكان عدد سكانها حوالي 3ملايين نسمة ، ثم أخذت بالتمدد جنوباً وغرباً وشمالاً ، ولما كان العام 1820 كانت هذه الدولة الجديدة قد أحكمت السيطرة على مجمل المناطق من الوسط والجنوب والشمال ، وصولاً إلى أقصى الغرب الأميركي حتى ساحل المحيط الهادي مع تطهير تام لهذا المناطق من سكانها الأصليين الذين ناهزوا عشرات الملايين في أقل التقادير وهو ما جعل من جريمة الإبادة هذه شيئاً لا يمكن أن تتخيله أغرب الأساطير الشيطانية في التاريخ .

هذا وفي أقل من 100 عام تحولت الدولة الجديدة ذات الثلاثة ملايين نسمة والقائمة على حوالي 1300,000 كلم مربع من الأرض إلى دولة عظمى يزيد عدد سكانها

---

[1] - المصدر نفسه ، ص63 .
[2] - فؤاد أفرام البستاني مصدر سابق ، ص262 .
[3] - وليد نويهض ، مصدر سابق ، ص63
[4] - وليد نويهض ، مصدر سابق ، ص36 .

على عدد سكان أكبر الدول الأوروبية واتسعت لتشمل مساحة تقدر ب 4500000[1] كلم مربع . أي أنها تضاعفت أكثر من ثلاث مرات بمناطق مملوءة بالكنوز والثروات راحت تستخرجها وتستصلح الأراضي الزراعية من جهة أخرى معتمدة على اليد العاملة المجانية التي تم تصيُدها من المناطق الإفريقية ، وقد كانت في هذه الفترة أيضاً مرتعاً تتنافس على احتلالها واستعمارها القوى الأوروبية الكبرى .

ولقد بقي السود الأفارقة يخدمون كعبيد في المجتمع الأميركي إلى أن اندلعت الحرب الأهلية الأميركية بين وحدويين وانفصاليين ، وقد انتبه الفريقان إلى أهمية استمالة الأفارقة لتعديل ميزان القوى ، وهكذا راح الاثنان يتنافسان على إعطاء الوعود للسود بالتحرر والمساواة ، وقد مال السود فعلاً لمن سبق منهما وهو الجانب الوحدوي ، فقد أعلن لنكولن سنة 1873 إلغاء تجارة الرقيق وحر ية السود فانضم أكثر من 200 ألف أفريقي إلى الجيش الوحدوي الذي أحرز النصر على خصمه في النهاية . وبعد هذا النصر ، اكتشف التيار الحاكم (الواسب) الخطأ الذي ارتكبه لنكولن ، ولم يجدوا بداً من تجميد هذا القرار الذي أضحى بنداً دستورياً . وتأخرت المعالجات الخجولة لهذا الموضوع حتى النصف الثاني من القرن العشرين .

لكن المشكلة لا زالت ماثلة بوضوح ، فلقد ذكرت التايمز (1991) على سبيل المثال لا الحصر أن 95% من الوظائف العليا (مدراء دوائر وأصحاب شركات وأعضاء مجالس إدارة .... الخ) لا تزال من نصيب البيض في حين تتوزع ال 5% الباقية على الأفارقة والهسبانكس (الأسبان)[2] . لم يكن كافياً أن تبنى المداميك الأمريكية على أجساد هؤلاء السود الذين مُزقت عائلاتهم وشرِّدوا وقُتِّلوا ، ولا محو ذاكرتهم الدينية والتاريخية بالكامل كافية لكي يصبح هؤلاء السود "مواطنين" بالمعنى الغربي للكلمة لهم ما لغيرهم وعليهم ما عليهم ، رغم أنهم كذلك كما خط الحبر على ورق الدستور الأميركي . وفي تلك الإشارة فائدة في تناولنا لاحقاً لمفهوم "المواطنة" لدى الغرب .

مهما يكن من أمر فقد اختل الميزان العالمي اختلالاً فظيعاً لصالح هذه الدولة الجديدة ، فباتت مثلاً تستهلك لو حدها ، وهي تمثل فقط 5% من سكان العالم 20% من إجمالي الإنتاج العالمي وباتت موازنات بعض مدنها تفوق موازنات شعوب ودول بأسرها[3] .

وفي القرن الماضي انتهت الحربان العالميتان بزوال الدول والأنظمة الديكتاتورية الأوروبية وأدخلت الحرب الباردة الجمود إلى أوصال الاتح اد السوفياتي (نظام الديكتاتورية الحزبية) الذي انهار تاركاً الولايات المتحدة (ذات النظام الديموقراطي)

---

[1] - المصدر نفسه ص104 – 105 .
[2] - المصدر نفسه ، ص115- 117 .
[3] - المصدر نفسه ، ص126 – 127 .

لتسود العالم لوحدها بوصفها النموذج الأمثل والحصري لكل من يحلم أن تكون له حياة كريمة في عصرنا الحالي هذا .

بعد هذا الاستعراض السريع ، سوف نحاول أن نستعرض بشكل موجز أيضاً ، الرؤى السياسية والتصورات التي طرأت على الفكر الغربي على امتداد هذه الفترة، محاولين بشكل أساسي أن نثبت الإجابة على السؤال : ما هو الشيء وما هي صورته ، أو بتعبير سابق ، ما هو السبب وما هي النتيجة ؟ وه و ما سيساعد في رسم بعض التصورات ، في الفقوة اللاحقة .

قبل الشروع بذلك ، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار جملةً من الملاحظات : لقد نضجت الشخصية الغربية الحديثة على نار الثروة من جهة ، والنزاعات من جهة أخرى ن والوصول إلى اختراع الآلة . إذن ، الثروة والحرب والآلة هي عوامل ثلاث لا يمكن أن يستقيم فهم الغرب المعاصر بدون أي واحد منها .

وجدير بالذكر أن الثروة التي بدأت بالتدفق على الغرب اعتباراً من القرن السادس عشر من خلال نهب المستعمرات الجديدة ، لم تكن تشبه أبداً الثروة المشرقية التي دغدغت أحلام الأوروبيين وحفزتهم للقيام بالحروب الصليبية ، ففي هذه الحر وب كان الناهب متوجهاً إلى بلدانٍ تفوقه حضارةً ورقياً وتنظيماً ، فكان عليه إذن ، سرقة المنتج جاهزاً وتحليله وتعلم أسراره ، ولذلك كان عليه أن يكون حائزاً على القوة والاستعداد للتشبه والتعلم (كما كان عليه أن يتعلم فنون التجارة والبيع والشراء) ، بينما اتسمت غاراته الكاسحة في المرحلة اللاحقة بسماتٍ مختلفةٍ تماماً فلقد كانت الشعوب المغزوة ، أدنى قوة وكانت ثرواتها خاماً تحتاج إلى الاستصلاح والاستخراج ، إنها إذن سرقة من نوعٍ جديد ، تحتاج أن يكون للص خبرة ومهارة في فتح الأقفال والوصول إلى الكنوز وإخراجها إلى حيز الاستفادة ، وفي ذلك مشقة علمية وإدارية وتجارية وعسكرية وبشرية . وهنا بدأت المعرفة والتخصص في سائر هذه المجالات المذكورة لازماً أكيداً للوصول إلى الثروة واستخراجها . وهذا بالتحديد ما دفع بالغربي إلى الاعتقاد بأن ديمومة الغنى والحال هذه لا يمكن أن تتم على قاعدة غنى الدعة والاسترخاء ، إنه غنىً لا بد للوصول إليه والمحافظة عليه من اعتماد مبدأي المعرفة (في المجالات كافة : التجارة والمال والإدارة والتقنية والجغرافيا ... ألخ)[1] والعمل (لتطبيق هذه المعارف في مجال الاستغلال والاستثمار) .

[1] - فقد تبين منذ القرن السابع عشر أن مهندس التعدين المثقف ، ينبغي أن يعرف علم تقسيم الأرض بواسطة علم مساحة الثلثات وهندسة أقليدس واستعمال البوصلة وصناعة أجهزة التهوئة وأجهزة نزح الماء ، كما فرضت مشاكل متنوعة نفسها عليه ، وهي تتعلق بعلم توازن الهواء والسوائل المرنة ، ومشاكل علم السوائل المتحركة ، والمشاكل الميكانيكية ، وبالمثل كانت سلامة المعدن ونتاج المنجم يتوقفان على قوانين العلوم الطبيعية ، كما أثار علم حركة المقذوفات أعوص المشاكل في علم الطبيعة بأسره ، فلقد كان في افتتاح "غاليليو" براهينه الرياضية بتوجيه كلمة شكر إلى دار الأسلحة بفلورنسا أمراً له دلالته
(عن هربرت فيشر ، مصدر سابق ، ص336) .

نعود الآن لإدراج عرض موجز نوضح من خلاله تطور ونمو الأفكار السياسية منذ القرن الخامس عشر (نهضة المدن الإيطالية) وانتهاءً بعصرنا الحالي (العصر الأمريكي) . ربما يكون من المفيد احتواء هذه الفترة الطويلة بين حدث ظهور كتاب الأمير "لمكيافيللي" ، في نهاية القرن الخامس عشر كعلامةٍ فارقة في النظريات السياسية ليكون بعد ذلك خلال قرون ثلاثة موضع الإهمال لا بل التهمة حتى أصبح اسم "مكيافيللي" رديفاً للخداع والمراوغة أو قل رديفاً للشيطان نفسه[1] ، وبين حدث عودته وسيطرته على التيارات الحديثة في القرنين التاسع عشر والعشرين[2] .

لقد رأينا في وقتٍ سابقٍ أن إيطاليا في نهاية القرن الخامس عشر كانت عدةٍ من الوحدات المتنازعة فيما بينها ، والمتنازع عليها من قبل الدول الأقوى ، فرنسا وأسبانيا ، وفي هذا الجو المحموم من المنازعات والقوى المتعاكسة والمصالح المتضاربة ، ا لتي لا تتورع عن فتح المعارك العريضة ، وحرق البشر والحجر لتحقيق المآرب ، في هذا الجو الخاص ، ولد كتاب "الأمير" لمكيافيللي" . وأبرز ما يميز هذا الكتاب هو فصله التام ما بين التفكير السياسي والقيم الأخلاقية . لقد اعتبر "مكيافيللي" أن غاية السياسة هي المحافظة على الدولة . والوسائل لهذه المحافظة كلها مشروعة مسوغة ، وذلك بقطع النظر عن تقييمها على درجات أي سلم أخلاقي. لقد بينت هذه الأفكار على مبدأ سوء طوية البشر المتلبسة بالأنانية وحب الذات .

وبذلك لا يمكن وصم هذا الكتاب بأنه تنظير للاستبداد أو ترويج الديموقراطية وحكم الشعب ، إنه كتاب ينظّر لتقديس الحسابات المصلحية وهو يميل معها تارة إلى تأييد الاستبداد وأخرى إلى تأييد الديموقراطية .
بعد ذلك غيبت هذا الأفكار وحُظِر نشرها وصارت عبارة المكيافيللية رديفاً في المناقشات السياسية لمعاني الخبث والدهاء والغدر والفساد في السلوك والأخلاق.
ابتداءً من القرن الثامن عشر أعيد الاعتبار لمكيافيللي فترجمت آثاره إلى العديد من اللغات ، وأثنى عليه روسو ، وشهد له هيجل بالعبقرية واعتبر من قِبل آخرين مؤسس المنهج التاريخي الحديث وأحد مؤسسي التحليل التاريخي الحديث[3] .

في القرنين السادس عشر والسابع عشر كانت السلطات المطلقة قد تقاسمت القارة على شكل وحدات متنافسة ومتنازعة وكان الخارج الذي انفتحت أبوابه من خلال التوسع والاستيلاء قد أضحى شريكاً أساسياً في صوغ النظم والتصورات الداخلية. لقد كان بارزاً في تلك الحقبة الرأي المؤيد للسلطة المطلقة ، نذكر على سبيل المثال كتاب المحامي جان بودان "عن الجمهورية" الذي نشره سنة 1576 ، وأظهر فيه قناعته بصيغة الحكم الملكي المطلق مبرراً ذلك بأن الدولة التي تتبنى النظام الديموقراطي هي دائماً عرضة للثورات[4] .

---

[1] - فاروق سعد ، تراث الفكر السياسي قبل الأمير وبعده ، دار الآفاق الجديدة- بيروت ، ط18 ، ص26 .
[2] - و . ش . دانينغ ، تاريخ النظريات السياسية ، نقلاص عن المصدر السابق.
[3] - فاروق سعد ، مصدر سابق ، ص251 .
[4] - المصدر نفسه ، ص253 .

لقد كان القرن السابع عشر قرن احتدام الصراع على الغنائم وانتشار الثروة في أوصال المجتمعات الأوروبية التي أخذت تنتفخ رويداً رويداً . في كتابه "اللوياثن" استعار توماس هوبز هذا العنوان وهو يعني تمساح هائل متسلط على جميع الوحوش البحرية ، وقد ذكر العهد القديم أن بعض الوحوش البحرية قد طمع في اغتصاب سلطته ، لكنها قابلت مناعة منه حالت دون تحقيق غايتها . لقد لخص دارسو فكر هوبز أنه يرى المجتمع قائماً على أساس الشراكة والمنفعة المتابلة وأن للسلطة دوران : الأول داخلي تقوم السلطة من خلاله بكبح جماح مواطنيها والدور الثاني خارجي يتلخص في جعل الدولة مرهوبة الجانب بالنسبة لجيرانها [1]. إننا نجد في آراء هوبر بدءً من العنوان تصويراً دقيقاً لما كان يحدث في تلك الآونة ، لقد كان الصراع على الغنائم على أشده بين الدول الأوروبية المتجاورة ، وكانت هذه النزاعات تحمل تهديداً جلياً بمحق أي ضعيف ، من هنا ظهرت الحاجة في كل وحدة لعقد اجتماعي يربط الناس بعضهم ببعض على قاعدة الشراكة في تقاسم الثروة المجلوبة من الخارج وتجميع القوى لمواجهة أخطار الجيران . لقد صاغ هوبز أفكاره بعيداً عن القيم الأخلاقية . غير أن أفكاراً أخرى ظهرت في تلك الفترة وحاولت أن تعكس إرهاصات اقتراب السلطة من الشعب وهي التي ستكون العنوان الأبرز في القرن المقبل . القرن الثامن عشر .

لقد اشتهرت وذاعت أفكار جان لوك الذي عاش حتى بداية القرن الثامن عشر ، وهي أفكار اتسمت أيضاً كتفكير هوبز بروح الفردية ، وهو يرى أن المجتمع لم ينشأ إلا لحماية الحقوق الطبيعية للفرد والمصالح الشخصية التي بررت وجود المجتمع . في القانون تتكرس بنظره مصلحة الفرد ، وهو قسّم السلطة إلى هيئات تشريعية وتنفيذية ، واعتبر كافة هيئاتها : الملك ، البرلمان ....الخ ، مسؤولة تجاه الشعب . ولعل شهرة لوك تعود إلى كونه جاء ليعبر بشكل نظري عن مشاعر الناس بوجوب لجم السلطة المطلقة[2] ، وهذا ما رآه أيضاً "هربرت فيشر " حينما رأى في "لوك" صاحب وحي الثورة الإنكليزية إذ اعتبر أن أفكاره وفلسفته جاءت نتيجة لأحداث ذلك الوقت[3] .

لقد كان الدستور الإنكليزي في القرن الثامن عشر يفوق سائر النظم في القارة الأوروبية ، لكنه مع هذا لم يكن في ذلك الأنموذج المثالي المستنير الذي تصوره فلاسفة الفرنسيين في حماستهم المتقدة [4] . لكن حالة الضغط وعدم الاستقرار التي وصل إليها المجتمع الفرنسي في تلك الآونة كما لاحظنا سابقاً ، قد دفع بالمفكرين الفرنسيين إلى الأخذ عن النموذج الإنكليزي باعتباره النموذج الخلاص فيما يتعلق بالحرية والمشاركة والعقد السياسي والاجتماعي . أما قضية الحرية ، فقد حازت

---

[1] - المصدر نفسه ، ص256 .
[2] - موريس كراتسون ، أعلام الفكر السياسي ، دار النهار للنشر ، ص58 (سعد - مصدر سابق) .
[3] - هربرت فيشر ، مصدر سابق ، ص339 .
[4] - المصدر نفسه ص345.

على اهتمام فولتير بشكلٍ خاص ، فهو ، وإن لم يكن ديموقراطيّ النزعة[1] ، غير أنه كان يرمي إلى حيازة الحريات التي اعتقد بوجودها في النظام الإنكليزي وهي حرية الفكر ، والقول ، والنشر ، .....الخ .

وقد رأى "مونتسكيو" بعين الإعجاب مسألة تقييد سلطة الملك وكذلك مسألة فصل السلطات الثلاث القضائية والتنفيذية والتشريعية . مع "جان جاك روسو " بلغت نظرية العقد الاجتماعي والسياسي غايةً بعيدةً ، حيث اعتبر أن صلاح المجتمع محصور في رعاية أفراده للفضائل ، كل امرئ يعامل الآخر بما يجب أن يُعامل به ، ويخضع مختاراً لكل ما يُسنّ من القوانين العامة ، التي يؤمن بأنها وُضعت لخدمة الصالح العام دون الصالح الخاص ، ذلك هو أساس العقيدة السياسية عند "روسو" . فالدولة الصالحة لديه ، لا تقوم على أساس القوة أو الطمع ، إنما تقوم على الإدارة الخيرة عند جميع أفرادها [2] . أما المساواة فهي قاعدة دعم النظام السياسي ، وبالمساواة تحمى الحرية والعدالة في آنٍ واحد [3] . لقد كان لكتاب "روسو" "العقد الاجتماعي" الذي أخرجه عام 1762م فعل السحر لدى الفرنسيين ، وكان لهم بمثابة إنجيل جديد [4] ، وهو ما يعكس بوضوح حالة الغليان التي كانت تعيشها قطاعات واسعة (جديدة) من الشعب الفرنسي ، ضاقت ذرعاً بأشكال الاستبداد التقليدية التي لم تكترث بالتغيرات الجديدة الناشئة عن حالة الغنى ، ولم تقتنع بوجوب أن تتغير سلمياً لتتلاءم مع المعطيات الجديدة ، كما فعلت السلطة في إنكلترا ، ووصل الأمر بذلك إلى نقطة الانفجار ، نقطة الثورة الفرنسية .
في هذا القرن بدأت معالم تداخل التفكير الاقتصادي بالتفكير السياسي ، مما أدى إلى نشوء آراءٍ وأفكارٍ تُعرِّف العمل والثروة والإنتاج والتوزيع بطريقةٍ خاصة [5] ، كما بدت بعض النزاعات القومية كما في فكر "هيغل" (1770- 1738م) الذي مجّد القومية الألمانية ، ورسالة الشعب الألماني تجاه العالم . وقد كان ذلك نوعاً من ردة الفعل الفكرية تجاه الأجانب الذين كانوا يسحقون جزءً من وطنه ، وكان لا بد من ظهور السيد المستبد العادل الذي يحقق للشعب والدولة وحدتهما ، بل وجودهما[6] .

وكما رأينا في الاستعراض السابق ، فإن ما تلا القرن الثامن عشر من أحداثٍ في القرنين التاسع عشر والعشرين ، فإننا هنا نريد ان نسجل أيضاً أنه وعلى مستوى الأفكار ، فقد أعيدت صياغة الأفكار وتطويرها على قدر الانبساط والتنوع السابق . غير أن الذي تميزت السياسة الغربية بصيغ معلنة أحياناً ومنظرٍ لها ومخبوءة في أحيانٍ أخرى ، كانت عودة "قوية" على المنطق المصلحي الذي انطلق "ميكيافيللي" منه بانياً عليه جميع حساباته . لقد اصبح فهم الغرب يقوم دائماً على ارتباط كل شيء لديه بالحساب المصلحي ، و إن أي إهمالٍ لهذا الجانب ، أو بحثٍ متوهمٍ عن

---

[1] - نفس المصدر ، ص342 .
[2] - نفس المصدر ، ص345 .
[3] - فاروق سعد ، مصدر سابق ، ص265 .
[4] - هربرة فيشر ، مصدر سابق، ص344 – 345 .
[5] - أنظر ، فاروق سعد ، مصدر سابق ، ص274 ، في حديثه عن فكر "آدم سميث" .
[6] - المصدر نفسه ، ص282 .

أسباب ودوافع أخر ى ، كالقيم الأخلاقية أو الدينية ، أو ما إلى ذلك ، سيؤدي إلى قصورٍ في الفهم ، وفشلٍ في أخذ التصور الدقيق عن هذا الغرب .

إلى هنا يكون العرض قد اقترب على إيجازه من تهيئة وترتيب الحدثين السياسي والفكري للغرب من أجل قراءتهما على إحداثية واحدة وهو ما سنحاول القيام به في الفقرة اللاحقة .

4 - لائحة المزايا من خلال قراءة جديدة :

إذا كان البت في مسألة مشروعية الأخذ عن الغرب وعالمه قد أخذت سجالاً واسعاً ممتداً ومُعقداً ، فإن البت في مسألة الفصل بين الإيجاب والقيمة الإنسانية سيكون أمراً أكثر تعقيداً نظراً لدقة المسألة . إننا نريد هنا أن نميز بين الأخذ المصحوب بالتقدير أو الانبهار بالقيمة الإنسانية الراقية التي نعتقد أنها تقف وراء إنتاجه محاولين أحياناً أن ننسب هذه القيم إلى الإسلام لنصل إلى الاعتقاد أن الغرب في بعض شؤونه ، ذو ممارسة إسلامية من دون إسلام ، وبين قبول الأخذ عن الغرب ما هو نافع من دون أن يدفعنا ذلك إلى نسبة مجموعةٍ من القيم الإنسانية السامية والفضائل المجردة للغرب . بل على العكس من ذلك ، فإن المشهد يستقر ويستقيم من خلال تفسير ذلك تفسيراً حسابياً مصلحياً . إن صعوبة التفكير وفق هذه الطريقة تكمن في أنها طريقة تريد أن تستقل عن جميع ما ذكو من الخطوط السابقة ، لكنها تريد في الوقت عينه أن تتقاطع مع كل منها في نقطة معينة ، فهي في الوقت الذي لا تنسب للغرب أية قيمة إنسانية بل وتتهمه بالخداع والنفاق لا تمنع من التعامل معه لا بل والتفاعل معه وفق شروط التعامل والتفاعل التي تضمن الحقوق وتمنع من أي اعتداء . إنها إذن عقيدة الرفض لا عقدة النفور ، الرفض الذي لا يمكن أن يستبدل إلا بقبول مشروط يلتزم بإقامة علاقاتٍ طبيعية ، هذه الشروط التي نتلمسها من فقه المعاملة وأحكامه الي لا من لغة التحريض والشحن التي تستند إلى عذوبة في الانفعال النفسي الذي يتجه الإنسان من خلاله إلى الانطواء على الذات والاستغراق في استحضار رموزه التراثية , كما يحمل عادةً ضيقاً عميقاً ونفوراً متركزاً من كل ما هو أجنبي.

لن تكون مهمة الباحث سهلة إذا حاول نزع الأقنعة وإثبات الخداع والزيف ، وذلك أنه ناهيك عن العثرة الذهنية التي تتربص – طبيعياً- بأي باحثٍ ، فإن الغرب من جهة ثانية ، لم يدخر وسعاً في إحكام وتثبيت خطوطه وخيوطه من أجل أن يُرى بالضبط من خلال الصورة التي يريدها هو .

نريد في هذه الفقرة أن نعيد قراءة بعضٍ من لائحة المزايا كما يقدمها الغرب ويصدَّق بها الكثير من أرباب الإصلاح منذ ما يربو على القرنين من الزمن مستعيدين بذلك الجملة التي قالها الإمام الخميني والتي تحمل دلالة عميقة جديرة بأن يحاول الباحثون سبر غورها حين قال : " الكلمات هي الكلمات ولكن المعنى مختلف " . فما هو المعنى الآخر لكلماتٍ كالحرية والمساواة والديموقراطية والقانون والمواطنة وغيرها وغيرها من العناوين والكلمات التي تحفل بها الورقة الغربية . هل هي ألوان فحسب أراد الغرب من خلالها بأن تبدو ورقته الأكثر بريقاً ليسهل تناولها واعتمادها ، أن أنها أقنعة جميلة أراد أن يخبئ من ورائها جملة المنظومات التي أوصل إليها الحساب المصلحي في أذكى مراحله وأكثرها احترافاً .

سوف نحاول إذاً ، أن ندرج في هذه الفقرة جملة من العناوين التي سنحاول إعادة قراءتها بطريقة مختلفة وذلك بالاستعانة بما ذُكر في الفقرتين السابقتين .

أ 0 الديموقراطية:

إن نزول السلطة في الغرب من السماء واقترابها من الأرض مروراً بكافة أشكالها : المقدسة ، المستبدة ، الوراثية ، الدستورية ، والشعبية ، لم تكن تُعبر عن نموٍ للفكر الإنساني المتصل بقيم الأخلاق والفضائل ، بل جاءت لتعبر بشكلٍ طبيعي عما يؤول إليه رأس الزاوية بعد شد نقطتي الارتكاز بعيداً عن بعضها البعض [1] ، إن أول ما يحدث في عملية الشدّ تلك هي أن يُستبدل الرأس المفرد بقمةٍ هي عبارة عن بقعة صغيرة أشبه ما تكون بالمسطحة ، وهكذا تزداد هذه البقعة اتساعاً كلما ازداد بُعد نقطتي الارتكاز بعضهما عن بعض .

لقد أردنا أن نتمثل بالرأس سلطة الحكم وبالمساحة ما بين نقاط الارتكاز ، نطاق نفوذ هذه السلطة . فكلما كان هذا النطاق ضيقاً محصوراً كلما كان مجال الاستبداد والانفراد أرحب ، ويكفي في هذه الحالة أن يقترب رأس السلطة من أقلية ليمارس معها لوناً من العقد السياسي والاجتماعي الذي يشبه في مظهره لو لوحظ معزولاً ، أشكال العلاقات العادلة والمنصفة.

فإذا اتسعت رقعة النفوذ ، لن يجد الذكاء السلطوي القائم على حساب المصلحة البحتة ، بداً من استبدال السلطة الرأس بسلطة البقعة وذلك من أجل ضمان ممارسة النفوذ على الرقعة الواسعة بشكلٍ قوي ومتوازن .

لقد تبدل المشهد إذاً ، بل أضحى معكوساً تماماً ، فبعد أن كان نزول السلطة من السماء إلى الأرض دافعاً للكثيرين إلى الاعتقاد بضرورة أن يكون هذا النزول

[1] A parabola with maximum

تعبيراً عن تقدم ورُقي هذه الجماعة المعنية ، فإن صعود الجماعة إلى قمة التسلط وهو التفسير (المعاكس لاقتراب السلطة) وممارسة هذه الجماعة نفس أساليب القمع والاضطاد والاستبداد التي مارستها السلطة المنفردة في ساحتهم في يوم من الأيام سوف يؤدي إلى معنى معكوس تماماً . سوف نستطيع أن نعقد مقارنة إلى حدٍ بعيد بين عقدٍ اجتماعي أقلّوي كان في يومٍ من الأيام محصوراً في نطاق عائلي ثم خرج إلى طبقة الحاشية وبين عقدٍ اجتماعي جديد بين أكثرية فيما لو قورن بنطاق العقد الماضي بينما هو لا يزال أقليّاً كسابقه بالضبط بالنظر إلى المساحة التي تحكمها هذه الأكثرية ، وهي مساحة مهولة ليس فقط في اتساعها ، ولا في عدد الشعوب التي تشملهم وإنما هي مهولة نظراً لتنوع ما فيها من الأعراق والثقافات مما تتطلب فعلاً استبداداً حاسماً فاق بوحشيته كل ما عرفته أنماط الاستبداد الفردي في العصور الغابرة وهو أمرٌ طبيعي كما نتصور .

لنعد الآن إلى ما وضح لدينا من خلال الفقرة الثانية حيث أطلّ القرن العشرون والعالم بأكثريته يخضع للسلطة الغربية . فعلى سبيل المثال ، لم يكن عدد سكان بريطانيا العظمى يتجاوز الثلاثين مليون نسمة ، في الوقت الذي اتسعت حدودها لتشمل أكثر من ثلاثين مليون كلم مربع عبر القارات والمحيطات (وقد بدأ تشكل ما بات يعرف ببريطانيا العظمى في وقت مبكر من القرن السابع عشر) وكان تعداد سكان الشعوب الداخلة تحت النفوذ البريطاني تعد بمئات الملايين ، هذا كله فضلاً عن أمكنة النفوذ غير المباشر .

إن علينا أن نتخيل حجم المعضلة التي تضعها رقعة النفوذ الممتدة هذه ، على الذكاء السلطوي القائم على حساب المصلحة البحتة ، وهذا الذكاء ، لم يتأخر في التنبه – بعد الاكتواء بتاريخ طويل من المعارك الداخلية أو مع الدول القوية المجاورة – إلى ما يؤدي إليه أي احتقان داخل الوطن الأم – السلطة المركزية- من ضعف ووهنٍ يصيب يد السيطرة والاستعمار التي يراد لها أن تكون طويلة جداً تستطيع أن تبطش بقبضة حديدية حاسمة في عوالم ما وراء البحار ، هذه اليد التي يتوقف على قوته ا تدفق الثروات على هذه البقعة الصغيرة من كافة تلك الأقطار ، البعيدة المحتلة .

المعادلة هي نفسها في أي حكم استبدادي ، قديم أو معاصر نتمثله ونتأمل في دراسته ، فالحاكم المستبد لن يكون مستعداً لتوسعة حاشية حكمه خطوة واحدة إذا كان مقتنعاً بكفاية الرقعة الضيقة لبسط نفوذه وتأمين استقرار حكمه ، إنه لن يتعدى أفراد عائلته إذا كان ذلك كافياً وربما جازهم إلى عشيرته أو أهل جهته أو طائفته إذا احتاج لبسط حكمه إليهم ، وفي كل هذه الأحول سوف يكون بين أعضاء الجماعة التي يحكم م ن خلالها لونٌ من ألوان العقد الاجتماعي المتعادل إلى حدٍ ما. فهم إلى حدٍ بعيد متآخون متحدون يصون بعضهم حق بعضٍ يجتمعون على سرقة أموال الشعب من خلال الدوس عليه , ليتم توزيع هذه الأموال عليهم على قاعدةٍ تبدو معقولة إذا نُظر إليها بشكلٍ مقطوعٍ معزول وبصرف النظر عن مصدر هذا المال وكيفية الحصول عليه .

إن النظرة إلى البيت الداخلي لأكثر الطغاة بعيداً عمّا يحدث خارج نطاق هذا البيت سوف يؤدي في كثير من الأحيان إلى ملاحظة أشكالٍ من التعاطي "الراقي" ، فهو يؤمن لأفراد العائلة أجود أنواع الأطعمة ، وهم محل عناية صحية غايةٍ في الإتقان (النظام الصحي) ، وهم أيضاً محاطون بالخدم والحشم الذين يكفونهم سائر الأعمال والخدمات التحتية التي يحتاجون إليها ، ثم إنهم من وراء كل ذلك – أي إفراد العائلة – أصحاب حظوظ خيالية في الحصول على أعمال تدرُ عليهم الثروات الطائلة ، فهم أرباب التجارات الكبرى وأصحاب الاحتكارات التامة ورؤوس لأنشطة المجتمع المتنوعة من فنية وإعلامية وتقنية ورياضية .

إن المقارنة بين هذين النموذجين المتناقضين في العنوان – النموذج الديموقراطي والنموذج الاستبدادي – والمتحدين في الجوهر ، غاية ما في الأمر أن الدولة التي تمثل رقعة وامتداد النفوذ راحت تتمدد بعد حقبة الاستعمار لتصل إلى مرحلةٍ قياسية وأضحت تشتمل على كم هائل من البشر لم يعد يمكن حكمه من خلال سلطة الانفراد الشخصي أو العائلي ، بلَ صار ضرورياً استبدال السلطة "النقطة" بالسلطة "البقعة المسطحة" وهو ما سيعني ببساطة توسعة نظام تطبيق الأنظمة الغذائية التنظيمية ، الصحية والخدماتية ، وإخراجها من إطار القصر الملكي إلى نطاق القصر الجماهيري .

هكذا تحولت الجزيرة البريطانية (كمثل) إلى قصرٍ ممتد يعيش في داخله إفراد عائلة واحدة ، فهم يتقاسمون طعامهم ويعتني بعضهم بحقوق البعض الآخر ، ل كن هذه العائلة ليست عائلة الدم والنسب [1] بل إن أواصر القربى بين هؤلاء الأفراد هو ما يتحدون عليه معاً ويشتركون فيه في السيطرة و في نهب ثروات عالم مترامي الأطراف .
إن الرقي الديموقراطي المزعوم لم يخرج من قصر الحكم بل أدخل الجميع إلى الداخل بعد أن استبدل هؤلاء المحكومين المنهوبين المضطهدين القلة ، بمضطهدين جُدد أكثر عدداً وبلادهم أكثر سعة وأكثر ثروة .

وينبغي التنبه لدى معالجة هذا الموضوع – الدقيق للغاية – إلى مسألتين : الأولى هي أننا بحاجة إلى إنتاج رؤية للكون تقسمه إلى قسمين بعيداً عن القسمة القومية أو العرقية أو الجهوية التي يمكن أن تضع أمامنا عشرات الأقسام التي لا تُفيد في فهم المسألة السياسية المعاصرة ، بل على العكس من ذلك فهي يمكن أن تشتت الذهن وتقود إلى نتائج مجتزأة . فالكون يبدو على شكل أقلية تريد أن تحكم ، أو تحكم بالفعل ، الأكثرية الباقية ، ومن خلال ه ذا التقسيم فقط يمكننا بوضوح أن نفسر امتداد الرقعة الديموقراطية الانتخابية لأطروحة السلطة في الغرب ، فإنَ وجود الديموقراطية في بعض الدول الإسكند نافية ، لا يجب أن تعني بالضرورة ، وفقاً

[1] نذكر هنا بتعريفات هوبز ولوك للمجتمع في تلك الآونة

للتصور السابق أنها تضع تحت سلطتها ، مملكةً عريضة ، بل يكفي أن تكون هذه الدول جاراً للدول الاستعمارية من إثنية مختلفة لكنه مع ذلك صار منتمياً إلى مستوى جنس هذه الدول ، بل صار امتداداً له بعد أن تعاقدا - من خلال تسلسل أحداثٍ طويل - على حمل المعايير نفسها فيما يتعلق بالشعوب المحكومة أو المستعمرة ، وهو ما يمثل أيضاً حاجة حسابية مصل حية للدول المستعمرة ، وقد وصلت عناية هذه الدول في بعض الأحيان إلى حد الإنفاق المباشر على بعض دول الجوار التي تحمل ذهنية – دينية وتاريخية – مهيئة لقبول منطق الدول المستعمِرة ، من أجل أن ترفع هذه الدول من مستواها المادي لتكون المجاور والمجاري لها فلا يتوقع أن تكون منبتاً لأفكارٍ وطروحاتٍ مزعجة ومقلقة تساهم في تعزيزها وتقويتها حالة احتقان أو فقر أو ظلمٍ أو ما إلى ذلك .

المسألة الثانية أن شقاً كبيراً من مسألتي العلم و العمل يمكن إدراجه في هذا السياق ، فهو عنصرٌ ضروري لتحقيق معادلة الثبات في هذا المشهد الكوني الج ديد في تفصيلٍ ليس هنا محل بحثه[1] .

نريد في النهاية أن ننبّه إلى أن ما ذكر يخص حصرياً اقتراب السلطة من الشعب في الغرب المعاصر دون غيره من التجارب القديمة والحديثة ، فنحن لم نرد قطعاً القول أن الآليات الديموقراطية لا يمكن أن تنشأ عن معايير فكرية وأصول فلسفي ة وهي دائماً وسيلة لإحكام السيطرة في إطار حكم واسع ممتد ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لم نرد أيضاً القول أن جميع من اتسعت رُقْعة حكمه لم يجد بداً من التوسل بالآليات الديموقراطية . إذ ربما يكون الفكر الفلسفي واحداً من مكوّنات الديموقراطية الإثنية البارزة ، وربما كان اتساع الإمبراطورية الرومانية عاملاً مساهماً في تبني حياةٍ دستورية قانونية ولو جزئياً ، بينما نجد أن اتساع النفوذ بالنسبة للدولة الإسلامية يمكن أن يُفهم أيضاً من خلال ما يمثله الإسلام من جملة القوانين والشرائع ، خصوصاً أن عرَض الدخول في الإسلام كان يعني دائماً بالنسبة للشعوب المحتلة عرضاً مغرياً بسبب ما يعطيه هذا الدخول من فرصة التساوي مع السواد الأعظم من المسلمين في الحقوق المدنية ، كما أنهم سيجدون في هذا الدخول انعطاقاً من جملة القوانين التي كان الرومان والفرس يضطهدونهم بها ، كحقوق العمل والملكية والضرائب والحروب وغير ذلك .

ب – الحرية – الأخلاق – القانون :

لقد ولىّ بالنسبة للغرب عصر الحاجة إلى المبدأ الأخلاقي والقيمة الإنسانية ، هذا في الوقت الذي نجد فيه أن عقد "روسو" الاجتماعي كان حافلاً بمفردات القيم والمبادئ الإنسانية والاجتماعية – كما رأينا في الفقرة الثانية - . لقد مثّل هذا النوع من الشعارات المبني على قواعد أخلاقية كالمؤاخاة والمساواة حاجةً تلائم هذه الطبقة

[1] وقد أتينا على ذكره في الفقرة السابقة

التي نشأت حديثاً واتسعت تدريجياً فتبلت انفعالاتها وثقافتها وآراؤها ، إذ أصبحت من جهة أكثر يسراً بعد تدفق الثروات من المستعمرات الشاسعة وهذا ما حسّن أحوالها أولاً وفتح أعينها التي كانت مغمضة ، ثانياً . ومن جهةٍ أخرى فلقد أصبحت السلطة الملكية المنفردة أكثر عجزاً بعد أن وقع على كاهلها عبء بسط النفوذ على المساحة الخرافية الجديدة .

لكل هذا ، لم تعد الانفعالات الجديدة لهذه الطبقة قادرة على تحمل يوميات السلطة التقليدية ، بما تشمله من قطع للرؤوس وأحكام بالحرق واحتكار للثروة وغير ذلك، كما أن العيون المفتحة بات لا ينطلي عليها خرافة بيع الأذرع في الجنة وحلول قداسةٍ إلهية في شخص هذا الملك أو ذاك .

إذاً ، لقد كانت القيم الأخلاقية محركاً ومحفِّزاً ضرورياً لحركة اقتراب الشعب من السلطة وليس السلطة من الشعب كما أسلفنا ، وذلك يُرى واضحاً حينما نجد أن حدود تطبيق مبادئ الثورة الفرنسية أو الأميركية كان حدود الدولة فقط ، دون غيرها من المستعمرات ، فالإنسان الذي يجب أن يكون حراً وأن تُصان حقوقه لم يكن إلا الفرنسي أو الأميركي في نظر هذه الثورات ، لا إنسان المستعمرات الذي لم تبادر إليه هذه الثورات وما تلاها من الجمهوريات إلا بالمقاصل والمشانق وأعواد التعذيب ، وعندما تسنى لهذه الحركة الوصول بالشعب إلى مستوى السلطة – ذلك حين أضحى الغرب ديموقراطياً - لم يعد للقيمة الإنسانية المجردة أي حاجة ، بل صارت عبئاً على الطريقة الجديدة لتعريف الرفاهية في الغرب القائمة على اللذة الأنانية البحتة ، وهي التي تعني ببساطة القبول بمبدأ نهب الثروات واعتبار كافة الوسائل التي تؤمن ذلك ، وسائل شرعية ثم تُعطي هذه الأنشطة طابع الاستثمار المشروع مع أنها حملت من الدسائس والمؤامرات والمكائد ، ما أنزل الويلات في الكثير من الشعوب ، بدءً من دعم الأنظمة الاستبدادية فيما يعرف بالعالم الثالث – أو قل تصنيع وابتكار هذه الأنظمة كأدوات جديدة بالسيطرة - ، ومروراً بالحروب العرقية والدينية والمذهبية والقبلية التي كانت تحركها من مكانٍ إلى آخر . وكانت بعد كل هذا المشهد الدموي التعيس الذي لفَّ مساحات هائلة من العالم الثالث ، كانت تطل لتتحدث ببراءة وهدوءٍ عن ضرورة الالتزام بالديموقراطية وحقوق الإنسان وما إلى ذلك .

لقد عادت لغة "مكيافيللي" الشيطانية لتصبح حصراياً لغة العصر التي تتمحور جميع سياسات الدول الغربية حولها[1] .

من جهة أخرى ومن ناحيةٍ داخلية فإن التنظير الأخلاقي منيَ بنكسةٍ كبرى بعد أن استخدم ضده بفاعلية سلاح الحرية ، حيث أصبح في اعتناق المبدأ الأخلاقي لوناً من ألوان الاستبداد والمصادرة اللذين يتعارضان رأسياً مع مبدأ الحرية الفردية لذلك

[1] - فاروق سعد ، مصدر سبق ، ص26

الإنسان العابث اللاهي الذي لا يريد أن يرى حدوداً لشهواته ولذّاته . وقد ابتدع هذا الغرب ما لم يكن يدور في خلد الشيطان نفسه من فنون العبث مثل تشريعه للزواج المثلي ، رجلٌ من رجل أو امرأةٍ من امرأة وقد صار هؤلاء الشاذون ع ن الطبيعة البشرية ، أصحاب هيئاتٍ ونقابات ، يُحسب لها حساب في منطق الحساب التمثيلي والانتخابي ، وقد استخدمت تقنيات العصر الحديث كالأفلام والإنترنت لترويج ما يحرك أكثر غرائز الإنسان بهيمية كممارسة الجنس الجماعي أو ممارسته من قب ل نساءٍ مع كلاب وقرودٍ وغير ذلك[1] .

لقد أضحى السؤال المحير بالفعل للمتخصصين التربويين في الغرب : ما هي القيم الأخلاقية التي علينا أن نعلمها في المدارس[2] ؟ هل نعلمهم أن الزنا أمرٌ شائنٌ معيب ، ثم يكتشفون بعد حين أن التي تمتهن ذلك تؤدي الضريبة إلى الدولة تماماً كمهنة الطب والإرشاد الاجتماعي . لقد أضحت مهنةً يعرفها النظام المدني على صفحاته بدون أي استحياء ، تماماً كما يُعرف رئاسة الجمهورية . هل نعلمهم من جهةٍ أخرى أن نهب الثروات وانتهاك الأعراض وقتل الأبرياء والدوس على الحقوق والكرامات ، كلها أمورٌ منكرةٌ فظيعة ثم ننفق بعد ذلك الآلاف المؤلفةلنسج الحائل (من التزوير السياسي والإعلامي وحتى العلمي) حتى لا يروا ما تقوم به السياسة الخارجية من البطش والتنكيل والاضطهاد والسلب والتمزيق والترويع والتجويع .

لقد صارت القيمة الأخلاقية ، إذاً ، مبرراً للاستبداد من جهة (في مقابل حرية عبثية) وعبئاً على السياسة الخارجية من جهةٍ أخرى ، وهذا ما يكفي لأن يتم التنكر لها وطرحها عملياً بصرف النظر عن الوظيفة التزيينية لها في بعض أوراق المجتمع الطوباوية .

لقد شرعت التربية المدنية الغربية منذ زمن وبشكلٍ تدريجي ، تستبدل لغة الصح والخطأ الأخلاقي بلغة المسموح والممن وع القانوني ، وهذا استبدالٌ لا عودة عنه على حد قول بعضهم . وبذلك نجد أنفسنا أمام تفسير آخر لازدهار اللغة القانونية في الغرب غير التفسير القائم على قواعد الفضيلة والقيم الإنسانية . فلقد رأينا أن الذكاء المصلحي عمد إ لى تنفيس واختزال كل مسببات الاحتقان والخلل في المجتمع الصغير (قياساً لممتلكاته ومستعمراته) الذي يُراد له أن يكون متماسكاً جداً ليكون قادراً على المضي قدماً في مشاريعه الهادفة إلى السيطرة والنهب على نطاقٍ واسع . لقد أضحى ذلك دافعاً قوياً نحو اعتماد قانونٍ يؤمن عقداً اجتماعياً مستقراً وهو ما يعني في رسم بياني تمثيلي شكلاً أفقياً يحتل موقع القمة في الهندسة الكونية ، مما يجعله قادراً بموجب استقراره – على توجيه همته وجهده وطاقته بالكامل في مشاريعه الخارجية – إنه قانونٌ ذو نطاقٍ محدودٍ يمارس في داخله ولا يعنيه البتة ما يحدث خارج هذا النطاق ، ولهذا فإن قانوناً كهذا لا يمكن أن يكون مستنداً في أساسه

[1] تقوم جهات محترفة بترويج ونشر هذه الأمور على شبكة الأنترنت على نطاق واسع
[2] مقتطف من محاضرة لرشيد بن عيسى في مدينة ليون في فرنسا

إلى قواعد الفضيلة والإنسانية ، لأن القيم والفضائل لا تتأثر بفواصل المكان والجهة والعرق وغير ذلك ، بل إن تقسيم الممارسة وتجزيئها يؤدي رأساً إلى تبديد هذه القيمة وتحويلها إلى مجرد شعارٍ براقٍ وقناعٍ مخادع . فقتل النفس المحترمة يجب أن يكون منكراً في كل مكان وزمان ، كما وأن إغاثة الملهوف أمرٌ حميد بصرف النظر عن تفاصيل المكان والهوية وغير ذلك ، أما الدافع الثاني لازدهار القانون ، فهو يكمن في حلول القانون محل القيم والضوابط الأخلاقية مما جعل بنوده تتسع وتتشعب أكثر وأكثر حتى تشمل مساحات جديدة وعناوين جديدة .

ومن الجدير ذكره أننا لم نرد قط في هذه الدراسة أن نثبت أن مفكري الغرب ممن حملت أقلامهم نفحةً أخلاقية وإنسانية من أمثال "فولتير" و "روسو" و "مونتسكيو"، كانوا تحديداً أناساً مخادعين يحملون هذه الأفكار كشعارات فقط ، فإن هذا البحث لا طائل من تحته ولا أثر له سواء حكمنا بالنفي أو الإيجاب في هذا الموضوع . إن ما يعنينا بالضبط ، هو دراسة وتحليل ما هو مستقر في ضمير وذهن الفعل الغربي والسياسة الغربية من متبنياتٍ حقيقية وليس في ما تبناه هذا المفكر أو ذاك . نحن لا يعنينا في دراسة كهذه السؤال عن الخلفية الذهنية والسيكولوجية للمفكر حين كتب نصاً معيناً ، إن ما يعنينا هو دراسة الدوافع والخلفيات التي دفعت بدوائر الفعل السياسي للتوقيع والمصادقة على هذا النص وبالتالي اعتماده في صيغة تطبيقية خاصة .

خلاصة هذه الفقرة هي أن الحرية لا تعني غربياً سوى حرية القوي ليفعل ما يشاء ، كما تعني أيضاً التحلل من كل قيودٍ أخلاقية مجردة تمهيداً للانخراط في عالم التمتع باللذات المادية من كل نوع ، إنها الحرية التي تضيق حدود الكون ليصبح فيه وحيداً يفعل ما يشاء وهي لا تعني في حالٍ من الأحوال أن يتحرر الإنسان من قيد الاستعباد وولاية الجور وأسر الإستيلاء .

ج – المواطنة :

لم يعد المواطن يُعرّف في المنظومة الغربية ، وبحسب تربيتها المدنية الحديثة ، من خلال مواصفاتٍ شكلية كاللون والعرق والعنصر وغير ذلك، بل أضحت المواطنة تُعبِّر عن ملائمة ضمنية لذلك المواطن مع ما هو معلن أو مضمر من القوانين والسياسات الداخلية والخارجية . وقد تتجلى هذه الملاءمة في شكلين اثنين:

في الحالة الأولى : يكون المواطن مهيأً للالتزام بكافة بنود النظام السياسي والاجتماعي ، وهذا التهيؤ لا يجب أن يعني فقط الحالة التي هو عليها المواطن حالياً ، بل يجب أن يعني ذلك أيضاً أن هذا المواطن لا يجب أن يحمل بذوراً كامنة يُمكن

أن تتحول في يومٍ من الأيام إلى رفضٍ وعداء يعمل من خلالهما في صيغٍ سلمية أو عنيفة على حدٍ سواء من أجل التبديل والتغيير ، المواطنة هنا تعني القبول والتسليم المطلق النهائي وغير المشروط والذي لا يحمل في طياته أي خطرٍ
كامنٍ يُمكن أن يتحول إلى تهديد في المستقبل لتعاريف المنظومة الغربية للحرية والسلطة والمال والسوق والدين .... الخ . هكذا يستحيل المجتمع إلى مجتمعٍ متجانسٍ ذي لونٍ فكري واحد .

إن الديموقراطية الغربية لا تحب أن تكون إطاراً يتصارع فيه متناقضان في العمق من خلال نظرةٍ متباينة إلى حرية الشعوب مثلاً أو القيم الأخلاقية أو الدين ، إنها تحب أن تكون صراعاً صاخباً – بدون عنف – بين متناقضين جداً – ولكن في الرايات والأعلام فقط – لتبدو ، أي الديموقراطية ، في النهاية (وهو شكل مخادع كاذب) صدراً رحباً يتسع للأفكار المتناقضة والمتعارضة ، مما يدل - وهماً- على اعتماد الحرية على أوسع نطاق .

إن الذي يستقرئ ويستطلع آراء الأفراد في هذا الغرب المترامي الأطراف ، ليجد تجانساً عجيباً وتطابقاً يكاد يكون تاماً حول العناوين التي يمثل الموقف منها المعالم الأساسية للشخصية الغربية ، كالمال والدين واللذة وتقسيم الشعوب .... الخ .
إن هذا التجانس يبدو واضحاً لأي باحثٍ لا يكترث بالطيف واللون والراية وما إلى ذلك ، وهذا ما يؤكد من جهةٍ أخرى ، الشروط الضمنية الصعبة والقاسية لقبول الغرب أي إنسانٍ على قاعدة أنه مواطن .

أما الحالة الثانية ، فهي المواطنة السطحية التي تتمثل بالجنسية التي تمنحها هذه الدول لأفراد يتحدرون من أصول لا تعجبهم ويحملون رؤوساً مملوءة بأفكار لا تروق لهم . فهؤلاء يُعطون الجنسية دون المواطنة ، والتفاوت بين المصطلحين يشتمل على فراغ يخبئ الغرب فيه الكثير من أسراره ، فهو هنا يمارس خداعاً غير عادي ، فهو يمنح حق المواطنة المتمثل بالجنسية ، وهو ما يعني نظرياً أنه أضحى على قدم المساواة مع ج ميع المواطنين الآخرين في الحقوق ، غير أنه يضع أمام هؤلاء عراقيل وحواجز وموانع غير مرئية في مجالات الرعاية والعمل والسياسة ، هكذا ينتقل الحكم في الغرب من يمين إلى يسار ومن محافظين إلى عمال ومن جمهوري إلى ديموقراطي وما إلى ذلك من العناوين ، غير أن السياسة الداخلية تبقى ثابتة بدءاً بالعناية المدنية والتنموية لأحياء هؤلاء الذين منحوا الجنسية من ق بل أن يصبحوا مؤهلين للدخول في دائرة المواطنية الخاصة والضيقة، وهم لذلك لا بد لهم من المرور في مرحلة تعقيم عنصري ليتخلصوا خلالها من موروثاتهم الفكرية والذهنية ، تخلصاً تاماً يُمهد لإعطائهم إذن الدخول الحقيقي إلى البلد والمشاركة في كل شيء فيه , حينها فقط تشرع أبواب الفرص لحيازة المواقع ا لمهمة العلمية والسياسية وغير ذلك . إنه قبلهم كخدم ، لحاجة وضرورة برزت من خلال حساباته الدقيقة المبنية على معطيات الخدمات ومعطيات ديموغرافية وما إلى ذلك ، فيكون

تدبير إعطاء الجنسية بمثابة إغراء يجتذب الغرب من خلاله إلى رحابه نخبة ما في دول العالم الثالث من الأدمغة والحرفيين والعمال من ذوي الطاقات الخام ، وجميع هؤلاء وافدون من أرض الضياع واللاإنتهاء .

والذي يبدو أن هذا النظام الذي يعمل على استيراد الطاقات من كل أنحاء الدنيا ، يثق بنفسه إلى درجةٍ تجعله يستورد حتى أولئك الذين يحملون أفكاراً معادية له ، ليعملوا في إطاره في بناء البنى التحتية ، أو في شق الطرقات والسكك الحديدية أو كباحثين علميين محترفين في ماكينته العلمية الكبرى ، وهو واثق من قدرته على استبدال ما يشتمل عليه رأس هذا الوافد من الأفكار ، بصورٍ وأفكارٍ جديدة تتطابق وتتلاءم بشكل تام مع ما يرغب به ، وذلك على مستوى الجيل الثانيً أو حتى الثالث أو الرابع ، وهو سيكون المنتصر حتماً في النهاية ، وهكذا يكون استطاع توفير الطاقات اللازمة لتصريف أعماله وكماً من البشر ونوعاً ملائماً للانخراط في عداد مواطنيه بعد أن يكون قد فرغ من عملية تعقيمهم بالكامل ، فينقذ بذلك ەرمه السكاني المتهالك المتآكل في المستقبل القريب والبعيد .

الخلاصة هي أن مصطلح المواطنة في اللغة السياسية الغربية هو مجرد شعار مخادع ينطوي على دعوةٍ مغرية لجميع الناس من مختلف الأقطار والألوان والأعراق للمجيء إلى هذه الدول والعمل فيها (وأحياناً الموت لأجلها) لقاء منحهم جنسية هذا البلد [1] أو ذاك ، وهي تعني طبعاً وهم التساوي مع كافة المواطنين الآخرين في الحقوق والواجبات والفرص وغير ذلك . هكذا يتم للغرب المشهد الذي يعزز دعواه أن مفهوم المواطنة لديه لا يستدعي سوى الالتزام بجملة القوانين والدساتير المعمول بها ، بصرف النظر عن اللون والعرق والدين والجهة ، بينما لا يكون المواطن في الواقع سوى أولئك الحفنة ممن قد تعلموا كلمة السر وحفظوها وعلموها لمن خلفهم .

د – العائلة :

العائلة هي الوحدة الاجتماعية الأساسية التي توفر مناخاً مثالياً لتربية الأفراد ونمو قابلياتهم النفسية والذهنية والجسمانية . ففيها يتلقى الأبناء من آبائهم وأمهاتهم تعاليم التربية والتعليم مشوبة بلغة الحنان الدافئة التي تكفي بمفردها لنبذ الأنانية بالمقدار الذي يفي عموماً بمهمة التربية والذي يخلص من جهةٍ آخرى هذه العملية ، من كل شوائب الغش والخداع والظلم ، وما إلى ذلك . إنه المكان الذي نسير فيه جميعاً من خلال ضوابط داعمة مرنة على الطريق الذي يفتح لنا الفرص لاكتساب اللياقات والمهارات والمعارف الضرورية لحياتنا ، وتنظيم انفعالاتنا بما يتناسب مع مواجهة

[1] كما حصل بالنسبة للزنوج في أميركا أو الجالية المغاربية في أوروبا

تحديات الحياة ومصاعبها . كما أن الهالة المبالغ فيها التي تحيط بالأب والأم في مرحلة من مراحل العمر تؤدي دوراً كبيراً وخطيراً فيما نتبناه من قواعد فكرية ركنية تؤدي إلى متبنياتٍ فلسفية كتصور الخير والشر والمعرفة والإيمان وغير ذلك .

إن موقف الغرب من العائلة يحتاج إلى تأملٍ دقيق ونظرةٍ ثاقبة ، فالغرب يقبل العائلة ويجعل منها عنواناً أساسياً في أوراقه الاجتماعية ويتعهدها برعايةٍ قانونية خاصة ، كما يحاول تحفيز المواطنين على بنائها من خلال وسائل عدة ، وهو ما يفرض على المراقب أن يقتنع بما يوليه هذا الغرب للعائلة من القيمة الكبيرة .

غير أن الذي لا يُرى هو أن الغرب يرى في العائلة – من خلال خطته الواعية أو اللاواعية – خصماً مزعجاً للتربية المدنية التي تعمل على إيجاد أفرادٍ متجانسين لا بل مستنسخين لا يشذّون ولو بمقدار شعرة عن جملةٍ من التعاريف الأساسية للمال والحرية واللذة والسلطة وغير ذلك مما تحمله هذه التربية المدنية وتعمل على طبعه في الأذهان وتكراره بشكلٍ تام غير منقوص ، ولذلك فهي لا تستريح لوجود بيئاتٍ مغلقةٍ معزولةٍ يمكن أن تولّد ويترعرع فيها أفكار وعقائد قد تضع أمام التربية المدنية مفاجآت مزعجة يضيق عنها صدر الديموقراطية الرحب كما رأينا.

إنها إذاً ، تريد من العائلة أن تكون بيتاً للإنجاب فحسب وللرعاية الجسمية والصحية والتربية بما تعنيه من تدريب المواطنين الجدد على الالتزام بقيم المجتمع وخصائصه . فهي تربية مقيدة جداً ، وليست حرة كما يمكن أن نتوهم ، وذلك لأن القيود المفروضة على العائلة ، هي قيود غير مرئية ولا يمكن الإحساس بها ، إلا إذا حاولت العائلة الخروج على ما هو معتمد من قيم المجتمع ، حين ذلك فقط سيبدو هذا القيد قاسياً ومؤلماً وضيقاً وربما كان خانقاً . لقد وصل الغرب إلى هذه الوضعية من خلال سلسلة من التدابير والتعاليم ، فهو أولاً نزع عن الأهلين (وعن الكبار عموماً) صفة الوقار وهالة الجلال ومنحها بالكامل للدولة ، لقد صار بالإمكان القيام بالخصام مع الأب في داخل البيت والتغلب عليه من خلال ما يفتحه القانون للأولاد من فرص طلب النجدة من الدولة وذلك من خلال هاتفٍ بسيط يتم على أثره ،التدخل من قِبل الدولة لصالح الأولاد ، وهو ما يضع الأب أو الأم في أحسن الأحوال في وضعٍ قانوني معقد وقد ينتهي الأمر بالدولة إذا طال الأخذ والرد ، أن تحرم الأهلين من أولادهم بحجة عدم الأهلية ، وتشرع بتربيتهم هي في مراكز قد أعدت لذلك .

لقد صار بالإمكان أيضاً الاستغناء عن العائلة وما تمثله من قيودٍ وضوابط وواجبات خصوصاً بعد أن بردت العلاقات العاطفية من جراء التربية الحسابية والتعاليم الفلسفية المادية ، التي تسود في المجتمع ، وذلك في سنٍ مبكرةٍ بعد أن وضعت الدولة جملة من التأمينات المالية لهؤلاء بحيث لا تعود العائلة المعيل الوحيد والحصري للأولاد ، ويكون البديل حياة مكفولةً حرة نعمل فيها ما نشاء ، بعيداً عن

ضرورة الالتزام بقيودٍ وواجبات ، وفي هذا السياق سوف يتضح لنا معنى تعريف "لامبروزو" للعائلة حين قال : " إن العائلة هي مجموعة من الأفراد المضطرين للحياة تحت سقفٍ واحد " .

لكل ما ذُكر فإن المعركة والصِدام لو نشأ بين العائلة والدولة فإن الحسم سيكون لصالح الدولة بالطبع ، حيث أنها معركة غير متكافئة على الإطلاق ، يتنافس فيها على تربية الأولاد ، الأب الذي لا يحمل خبرة تربوية عالية والغائب عن أولاده أكثر الوقت بسبب عمله الذي يستغرق نهاره بالكامل ، بينما يعتمد الم نافس الآخر وهو الدولة على تمرير خطته التربوية الهادفة إلى طبع جملة من التصورات الأساسية في الأذهان من خلال برامج يقوم بإعدادها أكبر الخبراء التربويين وأعرقهم وأكثرهم احترافاً لمعرفة عوامل الجذب والتأثير في التربية ، أما من جهة الوقت فإن الدولة تحظى بفرصة ح يازة الولد فترة طويلة من خلال مدارسها الرسمية ، وهي فترة كافية لإحراز سبقٍ مبالغٍ فيه على ذلك المنافس المجرد من الامتيازات الأخلاقية والقانونية وغير ذلك .

في الخلاصة ، نرى أن التقليل من شأن الأبوين ، في المنظومة الأخلاقية أولاً ، واعتماد جملةٍ من القوانين التي تُجرِّئ الأولاد على التمرد على أهلهم باكراً وتدفع تدريجياً بالأهالي إلى التعاطي معهم من خلال نفس ميزان القوى بعيداً عن الروابط العاطفية وبعيداً أيضاً عن ميزان نفوذ التربية الذي لم يعد مائلاً لصالحهم , والاكتفاء بما يتلقاه الأولاد من التعاليم في داخل مدرستهم وهو ما يُقنع الأهل بلغة مستورة وغير معلنة عن خطورة القيام بأي مواجهة مع منظومة التعاليم الرسمية التي لا طائل من تحتها ، ولا تؤدي سوى للمزيد من الخسران والضياع . كذلك فقد رأى الأولاد في التأمينات المالية ما يكفي من الإغراء للارتماء في أحضان الدولة حيث التحلل من كافة القيود والواجبات العائلية التي باتت عبئاً لا يطاق يجب التخلص منه .

إن مشهد العائلة مقط وعة الرأس ، مسلوبة الصلاحية ، لا يحق لها سوى القيام بمهمة الإنجاب والرعاية المادية والصحية لا يبدو واضحاً في ثنايا الوجه الغربي بل يبدو عكسه وخلافه ، وهو ما نجد فيه خداعاً مستوراً يقع ضحيته الكثير من دارسي ما بات يعرف "بالنموذج الحضاري الغربي " .

نعود فنكرر في نهاية هذه الفقرة ما قاله الإمام الخميني بأن الكلمات هي الكلمات ولكن المعاني تختلف ، ونحب هنا أن نزيد بالقول أن البحث عن المعاني المختلفة لتلك الكلمات، بحثٌ دقيقٌ ، طويلٌ ، وواسع . وإذا كنا قد اقتصرنا هنا على بعضٍ من العناوين بغية الاختصار ، فإن طائفة كبيرةً ومتنوعة من الكلمات لا تزال تحتاج أن تعاد قراءتها من خلال الوسائل والمعايير العلمية المرهفة لإماطة اللثام عن

معانيها "الغربية" بقطع النظر عن معانيها "الأصلية" من أجل أن يتسنى لنا إعادة تشكيل رؤيةٍ للغرب ، واضحةٍ متماسكة وحقيقية لا توهم فيها ولا سراب !

4 – الخليج إبان الحدث الاستعماري :

إن هذه الفقرة هي إشارة موجزة – مستقلة – تخطر على بال المتحدث المسلم عن النموذج الغربي ، فلقد كان الخليج مهبط الغزاة الغربيين (البرتغاليين) سنة 1522 حيث استوطنت مضيق جبل هرمز ثم توسعت وجاءت إلى ميناء جلفار (مركز تجاري ومنطقة مهمة في صيد اللؤلؤ والأسماك) عام 1612 ، وسيطر البرتغاليون من هناك على العلاقات التجارية مع الصين والهند الصينية وبلاد فارس ، وبقي البرتغاليون يسيطرون على خطوط المواصلات إلى أن جاء الإنكليز وطردوهم 1633 واستمر "المستعمرون الجدد" في تلك المنطقة حتى عام 1970م .

لقد أقام البرتغاليون أولاً سلسلةً من القلاع والحصون على شواطئ الخليج من "مسقط" إلى "قرين" في الكويت ، وبعد وصول البريطانيين ، قاموا بإنشاء مصانع وشركان ، كان أولها مصنعاً في البصرة عام 1643م ، ثم أسسوا شركة الهند الشرقية ، وأقاموا سلسلة مخافر على شواطئ إيران المقابلة للشواطئ العربية، ثم أقدموا على بناء مصنع لهم في ميناء "بندر عباس " عام 1624م ومصنع آخر في ميناء "بو شهر " عام 1763م ، وخلا ل هذه الفترة نشب الصراع البريطاني البرتغالي الهولندي للسيطرة على الخليج انتهت بتفرد بريطانيا بالمنطقة حيث بقيت حتى عام 1970م كما أسلفنا [1] . وفي وقت سابق كانت المنطقة قد بدأت تجر للإنحناء أمام المسيطر الجديد أميركا .

إن هذا البقاء المستمر والطويل للاستعمار الغربي في هذه المنطقة بالذات تحمل دلالةً خاصة يجب أن تأخذ قسطها من البحث والتدقيق ، وذلك لفهم انفعالات هذه المنطقة وتسلسل الأحداث فيها . هنالك طالت المدة وجد المستعمر نفسه ، بناءً على التجدد في معطيات السياسة والاقتصاد ،فإن وجود القلاع والمخافر جنباً إلى جنب مع وجود المصانع ، وكافة أشكال الاستعمار تظهر بجلاءٍ الأهمية التي ثبتت معالمها في الفكر التوسعي الغربي رغم تعاقب ممارسيه .

إن ما نستطيع لحظه هنا ، أن حرص أميركا الذي كان شديداً على أن تكون إيران قاعدة "عسكرية" لها ما قبل الثورة وأن يكون حضورها حاسماً قاطعاً في الدول العربية المحيطة من المقلب الآخر ، يجب أن يوضع جميع ذلك في السياق التاريخي لتعاطي الغرب مع هذه المنطقة .

[1] - وليد نويهض ، مصدر سابق ، ص88 – 89 .

إن السياسات الغربية (الأمريكية هنا) لا تتغير ، بل تتجدد ، فهي يمكن أن تستبدل وجودها المباشر ، بوجود متوارٍ والعكس بالعكس ، وذلك كما تمليه المصلحة الآنية . النفوذ أمرٌ من الثوابت في المنطقة ، لا تنازل عنه منذ تثبيت الأقدام في ذلك الوقت القديم . وقد لعب هذا النفوذ على تناقضات المنطقة ، منذ أيام السجالات بين الصفويين والعثمانيين ، ولا يزال ، يستفيد من هذه التناقضات مهما كانت ضئيلة ، في أي موقعٍ من مواقع المنطقة .

بكلمةٍ ، إنها منطقة يُسجل فيها بشكلٍ مضغوطٍ ومكثف ، كيف يمكن أن تُنتج الفكرة الأميركية الواحدة ، عشرات الأنماط والأشكال المختلفة أشد الاختلاف ، فهي هنا تريد تطبيقاً لحقوق الإنسان ، وهناك ترعى وتحفظ وتحامي عن سلطة ملكية عائلية ، وهنالك تدعم نظاماً حزبياً ديكتاتورياً ، وفي أماكن أخرى ، تتدخل عسكرياً ، وكل هذه الأنماط المتعاكسة ، المتناقضة ، يجب علينا أن نصدق أنها تعبير عن حقيقةٍ واحدة ، فقط لا غير ، وهي تصدير القيم الحضارية الأميركية عن الديموقراطية وحقوق الإنسان إلى شعوب المنطقة القاصرة والمتخلفة .

د. أمين الساحلي
كلية العلوم - الجامعة اللبنانية